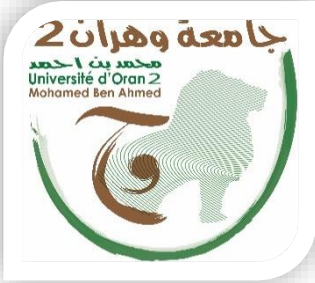


جامعة وهران 02

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع



1. الشباب البطل والسياسة المنتهجة من وكالات دعم وتشغيل الشباب

-دراسة سوسيولوجية ميدانية بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر -اونجام
بوهرا ن نموذجاً-

تحت الإشراف الأستاذ:

*أ.د. سويح مهدي

من إعداد الطالبة:

* أولاد العربي امينة

لجنة المناقشة:

الرئيس	مالك شليح توفيق	أستاذ	جامعة وهران 2
مقرر	سويح مهدي	أستاذ	جامعة وهران 2
المناقش	بن شارف حسين	أستاذ محاضر أ	جامعة وهران 2
المناقش	كرابية أمينة	أستاذة	جامعة مستغانم
المناقش	بن يوب محمد	استاذ	جامعة تلمسان
المناقش	درويش محمد	أستاذ	جامعة غيلزان

فهرس

.....الشكر
.....الإهداء
.....المقدمة
.....الإشكالية.....ص

الفصل التمهيدى

.....1 الفرضيات.....ص
.....2 أهمية الدراسة.....ص
.....3 حدود الدراسة.....ص
.....4- أهداف الدراسة.....ص
.....5-التقنية المستعملة فى البحث.....ص
.....6-أسباب اختيار الموضوع.....ص
.....7-المنهج المستخدم فى الدراسة.....ص
.....8-الدراسات السابقة.....ص
.....9-مصادر جمع البيانات.....ص
.....10-صعوبات الدراسة.....ص

الفصل الأول:

مدخل عام حول البطالة

مقدمة

المبحث 1: ماهية البطالة

المطلب 1: تعريف البطالة.....ص

المطلب 2: أنواع البطالة.....ص

المطلب 3: أسباب تفشي البطالة في الجزائر.....ص

المبحث الثاني: آثار البطالة. قياسها وطرق علاجها.....ص

المطلب الأول: قياس البطالة.....ص

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية.....ص

*الآثار الأمنية والسياسية

*الآثار النفسية

المطلب الثالث: وسائل علاج البطالة

ملخص الفصل الأول.....ص

الفصل الثاني:

عموميات حول سياسة التشغيل في الجزائر

مقدمة

المبحث الأول: مفهوم سياسة التشغيل بالجزائر

المطلب الأول: تعريف سياسة التشغيل

المطلب الثاني: أنواع سياسة التشغيل

المطلب الرابع: الأبعاد الرئيسية لسياسة التشغيل

المبحث الثاني: انعكاسات وفعالية سياسة التشغيل في الجزائر

المطلب الاول: الاطر القانونية والتنظيمية لسياسة التشغيل في الجزائر والية تنفيذها

المطلب الثاني: برامج واليات التشغيل في الجزائر

المطلب الثالث: تحديات ومعوقات سياسة التشغيل في الجزائر

الفصل الثالث:

سياسة الدعم المنتهجة من طرف الوكالات والقروض المصغرة بالجزائر

المبحث الاول: ماهية الدعم وانواعه

المطلب الاول: مفهوم الدعمص

المطلب الثاني: انواع الدعمص

المطلب الثالث: مفهوم القروض المصغرةص

المبحث الثاني: السياسية المنتهجة من طرف الوكالات لدعم وتشغيل الشباب البطال

المطلب الاول: التعريف بوكالات دعم وتشغيل الشبابص

المطلب الثاني: انواع الوكالات وشروطهاص

المطلب الثالث: السياسة المنتهجة من طرف الوكالات لادماج اشباب البطالص

الفصل الرابع :

البحث الميداني :

-دراسة ميدانية حول الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وتسيير القرض المصغر

لونجم بوهرا

- التعريف بالوكالة وسياستها وشروط عملهاص
- دراسة العينة مقابلة مع عمال وكالة القرض المصغر لونجام.....ص
- مقابلة خاصة بالشباب البطال الوافدين والمستفيدين من مشاريع القروض المصغرة
- تحليل المقابلات والاستمارة
- احصائيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لونجام
- جداول وتوزيعات خاصة بالاستبيان
- استنتاج عام
- تحليل الفرضيات
- الاستنتاج العام
- جداول ومخططات
- الملاحق
- الخاتمة
- قائمة المراجع والمصادر
- متفرقات

المقدمة

المقدمة

*تعتبر المرحلة الجامعية من المراحل العلمية المنهجية لتكوين وتأهيل الطالب لتحضيره لمجال الشغل ، وعليه يمكننا القول ان المجال العلمي يواكب تطلعاتى مجال الشغل والعمل ،بحيث يعتبر مجال قائم بذاته يرتكز على مجموعة من المبادئ العلمية والاجتماعية والشروط الواقعية المواكبة للمجال العلمي بالعمل مما يعتبر مجال الشغل فضاء وعالم قائم بذاته بحيث يؤثر ويتأثر على مختلف افمؤشرات الاجتماعية والثقافية وغيرها من العوامل التي تشكل عائق او محلك لتطوير الشغل.

*وتعتبر الجزائر من الدول التي تسعى لتطوير المجال العلمي الذي يخلق فرص إضافية لادماج الشباب الجزائري في عالم الشغل ، وخلق فرص إضافية لتكافى الفرص وذلك من اجل التقليل من نسبة البطالة والقضاء عليها ، وذلك من خلال اجتهادات الحكومة الجزائرية بمختلف هياكلها الإدارية وسياساتها المنتهجة وذلك ضمن مخطط القضاء على البطالة وادماج الشباب البطال.

*فالجزائر تعتبر من الدول التي تغيرت سياستها الاقتصادية والاجتماعية وذلك نتيجة التغيرات التي طرات على العالم نتيجة الانفتاح على العالم الخارجي ، والتي اثرت على مختلف الممارسات ، مما جعل الاقتصاد المحلي يأخذ منحى اخر ومغاير لمواكبة التطلعات الجديدة التي تسمح للشباب الجزائري تكوين ذاته وادماجه في عالم الشغل وانقاذه من البطالة عن طريق الدعم والمرافقة من مختلف السياسات التشغيلية التي سخرتها الدولة الجزائرية من اجل ذلك وهذا ماستنطرق اليه في عملنا هذا.

- وقد تم تقسيم الدراسة بما يخدم اشكاليتنا ويحيط بالموضوع من كل جوانبه على النحو التالي :

الفصل الأول: والذي يتناول مدخل عام حول البطالة مقسم إلى مباحث ومطالب

المبحث الأول : تناولنا فيه مفهوم البطالة وأنواعها ومفهوم العاطل عن العمل وأسباب تفشي البطالة في الجزائر

-والمبحث الثاني: تناولنا فيه أثار البطالة وقياسها وطرق علاجها

-والفصل الثاني: تناولنا فيه عموميات حول سياسة التشغيل في الجزائر

-تطرقنا في المبحث الأول إلى مفهوم سياسة التشغيل بالجزائر وأسسها وأهدافها وكذا أنواعها والأبعاد الرئيسية لسياسة التشغيل

-أما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى انعكاسات وفعالية سياسة التشغيل بالجزائر و الأطر القانونية والتنظيمية لسياسة التشغيل والية تنفيذها وكذا برامج واليات التشغيل في الجزائر وتطرقنا إلى تحديات ومعوقات سياسة التشغيل في الجزائر

-الفصل الثالث:تطرقنا فيه إلى سياسة الدعم المنتهجة من طرف الوكالات والقروض المصغرة بالجزائر

فتطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية الدعم وأنواعه ومفهوم القروض المصغرة .وتناولنا في المبحث الثاني السياسة المنتهجة من طرف الوكالات لدعم وتشغيل الشباب وسياستها المنتهجة لإدماج الشباب البطال والتعريف بهذه الوكالات وأنواعها وشروطها

-وصولا إلى الفصل الميداني: الذي تناولنا فيه الدراسة الميدانية بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لونجم بوهرا ن نموذجاً وتطرقنا إلى التعريف بالوكالة وشروط الاستفادة منها من خلال دراستنا للعينة وإجراء مقابلات مع الشباب البطال الوافد إلى الوكالة وكذا المقابلة التي أجريناها مع مع عمال الوكالة بما فيهم المدير والمكلف بالإعلام و الاتصال بالوكالة والعمال الإداريين

-بالإضافة إلى جمع المعلومات كـبعض الإحصائيات واهم المؤشرات الخاصة بالوكالة من الموقع الخاص بالوكالة -إضافة إلى بعض المتفرقات كالصور الخاصة بأهم المشاريع التي جسدها الشباب البطال في ارض الواقع ومشاركتهم في المعارض الدولية والوطنية

الإشكالية :

*يعد مشكل البطالة من المشكلات المعقدة التي تؤرق كل دول العالم من الناحية الاقتصادية والنفسية والاجتماعية والأمنية والسياسية،وباتت مشكلا عظيما يتطلب حلول ومقترحات للقضاء عليها كونها تمثل جيل الشباب الذي هو جيل العمل والإنتاج والتفكير في العاطلين عن العمل بمختلف الفئات العمرية .والجنس والمستوى التعليمي لهم،كونها تعطل الطاقة الجسدية بسبب الفراغ ،لا سيما بين الشباب .لترتد عليهم تلك الطاقة وتهدمهم نفسيا مسببة لهم مشاكل عديدة لا تعد ولا تحصى

*ومن المستحيل إن يسهل على المؤسسات الحكومية استيعاب هذا الكم الهائل من الموارد البشرية العاطلة عن العمل. فقررت الدولة التي تعاني من مشكل البطالة ووضع خطط ومشاريع لتشغيل اليد العاملة، والحد من هذا المشكل الذي أطاح ببعض الحكومات نتيجة تفاقمه

-وأوجدت مختلف الدول بعض الحلول التي تعتبر مسكن لداء مزمن والتي تجسدت في فتح مشاريع استثمارية كبيرة ومتوسطة لتشغيل اليد العاملة في مختلف المجالات.وفتح مراكز ورشات تخصصية لتطوير قدرات العاطلين عن العمل حتى يكونوا مهنيين لإيجاد عمل في مختلف المجالات العلمية والمهنية، والتجارية ،والصناعية،والزراعية،واللجوء إلى فتح وكالات تمنح قروض مصغرة بمختلف الصيغ لإنشاء مشاريع ودمج اليد العاملة

البطالة، وإعطائها فرصة الولوج لعالم الشغل من أجل حل مشكلة البطالة، وتطوير المستوى المعيشي وتحسينه ليكفل لهم حياة كريمة ومستقرة وللقضاء على الفراغ ومختلف الآفات والمشاكل الاجتماعية داخل المجتمع

-وتعد الجزائر من الدول التي لجأت لفرض تطبيق هذه الحلول ألا وهي فتح وكالات دعم وتشغيل الشباب، ومنح قروض تدعيمية بمختلف صيغها مثل: لونجام-لونساج-كناك-لانام-لاداس-FGAR-ANDI، وكذا فتح المؤسسات الصغيرة والناشئة والمقاوالاتية التي شهدتها الجزائر مؤخرا كصيغة جديدة من خلال القرار 1275 الذي يشجع الشباب على انشاء المشاريع بمختلف الصيغ كما وصعت اتفاقيات مع الجامعات الجزائرية لتشجيع الطالب على اقامة هذه المشاريع مما يمكنه من الولوج الى عالم الشغل في مختلف القطاعات والمشاريع مباشرة وتخطي مشكل البطالة الذي يعاني منه الطلبة المتخرجين من الجامعات، فقد بلغت البطالة دروتها كون المجتمع الجزائري مجتمع فتي والفئة الشبانية تتربع على عرشه فلا بد من ايجاد حلول لهم كونهم فاعلين اجتماعيين اساسيين في المجتمع من حيث الاقتصاد والعمل

وتخضع هذه الوكالات لنظم قانونية وإدارية تتماشى مع طبيعة النظام الاقتصادي للدولة الجزائرية وكذا نسبة البطالة و اليد العاملة العاطلة عن العمل لتبسيط الإجراءات و اتخاذ المعاملات الخاصة بالمقترضين او طالبي الشغل للتنسيق مع الوكالات ،ومن خلال ما سلف

نطرح الأشكال :

كيف ساهمت سياسات التشغيل ووكالات دعم الشباب في الجزائر في إدماج الشباب البطال داخل عالم الشغل، وما حدود فعاليتها من المنظور السوسيولوجي؟

التســــــــــــة أوْلات الفرعيـــــــــــــة

1- كيف تطورت سياسة التشغيل في الجزائر، وما الدور الذي لعبته المؤسسات والوكالات المرافقة في تنظيم سوق العمل؟

2 إلى أي مدى استطاعت وكالات دعم وتشغيل الشباب تحقيق الإدماج الاجتماعي والمهني

للشباب البطالة باب البطالة؟

- 3- ما هي الانعكاسات السوسولوجية لسياسات التشغيل على فئة الشباب من حيث الاستقرار الاجتماعي، وتحقيق المكانة الاجتماعية، والحد من مظاهر التهميش والإقصاء؟
- 4- هل تمكنت برامج التشغيل في الجزائر من الحد من البطالة بشكل فعلي، أم أنها بقيت حلاً ظرفية مرتبطة بالسياسات الاقتصادية الدولية؟
- 5- كيف أثرت التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر على علاقة الشباب بسوق العمل وثقافة التشغيل؟

الفصل التمهيدي :

- 1- الفرضيات
- 2- أهمية الدراسة
- 3 - حدود الدراسة
- 4- أهداف الدراسة
- 5- التقنية المستعملة في البحث
- 6- أسباب اختيار الموضوع
- 7- المنهج المستخدم في الدراسة

1-الفرضيات :

انطلاقا من الاشكالية المطروحة يمكن اعتماد الفرضيات التالية:

1. تساهم سياسات ووكالات التشغيل في الجزائر في إدماج الشباب البطال اجتماعيًا ومهنيًا من خلال توفير فرص العمل وآليات الدعم.
2. يرتبط نجاح برامج التشغيل بمدى قدرتها على تحقيق الاستقرار الاجتماعي والحد من مظاهر التهميش والإقصاء لدى فئة الشباب.
3. يعكس التشغيل في الجزائر أبعادًا سوسولوجية واقتصادية وتنظيمية، باعتباره آلية لتحقيق التنمية الاجتماعية وإعادة إدماج الشباب داخل البنية المجتمعية.

2- أهمية الدراسة :

-تكمّن أهمية الدراسة كونها من الدراسات القليلة المهمة يهدا الموضوع مع توضيح كيفية معالجة البطالة وهذا باعتبارها ظاهرة تشكل خطورة حالة انتشارها وكثرتها ي اغلب دول العالم

- دراسة اهم مشكلة تعاني منها مختلف الدول النامية ومنها الجزائر
 - التعريف بالمراحل التي طرأت على مجال دعم وتشغيل الشباب البطال في الجزائر.
- من اجل المقارنة بكل مرحلة أمنية معرفة

- معرفة المؤسسات الحاضنة والمرافقة لمجال التشغيل التي تضمن معرفة الشباب بهذه المؤسسات التي تسمح لهم بالمرافقة المرحلية.
- ومحاولة تتبع المراحل التاريخية التي شهدتها الجزائر من خلال مجال التشغيل وإعطاء قراءات نقدية لكل مرحلة وذكر المؤسسات المرافقة لمجال إدماج وتشغيل الشباب البطال والذي يسهل عليه معرفة عمل وشروط كل مؤسسة تسمح له بالتكوين والمرافقة وإدماجه في عالم الشغل.
- معرفة اهم الإصلاحات والسياسات التي اتبعتها الجزائر للحد من مشكلة البطالة وإيجاد حلول ممكنة كفيلة للقضاء على البطالة والتخفيف منها ومن اثارها داخل المجتمع.
- تحديد أهم المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية لمشكلة البطالة كونها تمس فئة الشباب وهي الفئة الأكثر اهمية داخل المجتمع وذلك للتقليل من خطورتها فالشباب يمثلون أساس المجتمع وبناءه.

3-أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات المطروحة في الإشكالية بالإضافة إلى
- *إبراز دور ومساهمة السياسة التشغيلية في الحد من البطالة
- *تبين دور السياسات التشغيلية وخاصة لونها في خلق واستحداث فرص العمل
- *التعرف على الأسباب التي جعلت الوكالات والسياسات كحل امثل للحد من البطالة
- *توضيح دور وكالات التشغيل ووكالة لونها لتسيير القرض المصغر والمشاريع الممولة عن طريقا في مجال تحقيق التنمية من خلال استحداث مناصب الشغل التي تساهم في توفيرها
- *إظهار واقع البطالة في الجزائر على صعيد الفرد العاطل عن العمل وأسرته ومجتمعه المحلي وإبراز اثر الدولة في امتصاص البطالة

*دراسة العلاقة والفروق في السن بين المعنيين من فئة البطالين في جميع الفئات الوظيفية بحسب تصنيفها في مكاتب ووكالات التشغيل بالجزائر *لونجم نموذجاً

4- التقنية المستعملة في البحث :

-المقابلة

5- حدود الدراسة :

*مكانية : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لونجم بوهرا

*زمنية : من 2018 إلى 2024 وذلك لتمييز هذه الفترة بالتغيرات التي أحدثتها الوكالة وكذا المشاريع الممولة على معدلات البطالة من خلال استحداث مناصب الشغل وإدماج الشباب البطال

وكذلك لتزامن هذه الفترة مع إعداد الأطروحة

*سعيًا للإجابة على الإشكالية المطروحة سلفاً واختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة تم الاعتماد على المنهج الوصفي ومنهج التحليل الإحصائي

في الجانب النظري المتعلقة بالبطالة في الجزائر والمتغيرات الاقتصادية التي تؤثر عليها. كما تم الاستعانة بالتحليل البياني والرياضي فيما يخص التحليل الكمي لظاهرة البطالة سواء عندما يتعلق الأمر بتحليل الأرقام والإحصائيات المتحصل عليها أو فيما يخص الدراسة القياسية. وذلك بتحليل العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات المؤثرة فيها عن طريق الاستعانة بالبرامج الإحصائية

6- أسباب اختيار الموضوع :

-إن اختيارنا لهذا الموضوع لم يكن وليد الصدفة وإنما لعدة اعتبارات منها

-الأسباب الذاتية :كغيرنا من الشباب عانينا من البطالة لسنوات وعملت عن طريق برنامج توظيف حاملي الشهادات وعقود ما قبل التشغيل بوكالة لانام إلى غاية إدماجنا رسمياً وكانت

هذه السياسة التشغيلية كحل لإدماج الشباب البطال ماد فعني لاختيار موضوع البطالة والشباب البطال لتسليط الضوء على هذه المشكلة التي تؤرق الشباب الأسباب الموضوعية: تجلى أهمها في القيمة العلمية للموضوع محل الدراسة وقصد التعرف على اهم السياسات التشغيلية المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية للحد من البطالة وادماج الشباب البطال

المنهج المستخدم في الدراسة

في هذه الدراسة التي أمانا استخدمنا المنهج الوصفي لمعرفة خصائص و دور الوكالة التشغيل لونا جام فرع وهران في إدماج الشباب الجزائري في عالم الشغل.

7- الدراسات السابقة :

-قمنا بجمع وانتقاء مجموعة من الدراسات السابقة والمشابهة. التي يمكن الاستفادة منها لاثراء موضوع دراستنا والاستفادة من نتائجها. وتوضيح الاختلاف بينهما وبين دراستنا الحالية والتي كانت كالتالي

ا-دراسة شلوفي عمير حول التضخم والبطالة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي

دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر 1998-2011 باستعمال نموذج التكامل

المشترك.مذكرة ماجستير.جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان 2013-2014

-وقد توصل الى مجموعة من النتائج اهمها

*لاتوجد علاقة واضحة بين معدل البطالة والتضخم في الجزائر في المدى الطويل

ب-دراسة براحو حاج ملياني حول اليلت دعم التشغيل ودعم الاستثمار في الحد من

البطالة في الجزائر.دراسة ميدانية تحليلية تنبؤية مذكرة ماجستير. جامعة عبد الحميد

ابن باديس 2013-2014.

-وكانت من اهم النتائج المتوصل اليها كالتالي

-يتاثر معدل البطالة باليات الدعم .سواء كانت من اجل التشغيل او من اجل الاستثمار

ج-دراسة بوبكر بن العائب حول دراسة تحليلية لتطور التشغيل في الجزائر منهجية التنبؤ باستعمال نماذج الانحدار الذاتي var.رسالة ماجستير.كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2002-2003

-وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها

-توجد عدة عوامل تؤثر سلبا واجابا حسب استغلالها في تحديد مستوى التشغيل والبطالة.كالتضخم بشتى انواعه عن طريق الطلب.الاسعار.التكاليف

د-دراسة منصف شرفي حول رؤية مستقبلية لمواجهة البطالة في الجزائر.دراسة وصفية تحليلية.رسالة ماجستير.جامعة منتوري.مداخلة وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية

-ضعف الاداء الاقتصادي في الجزائر اثر سلبا على خلق مناصب العمل

-ضعف الهياكل والاجهزة الادارية والتنظيمية وعدم وجود مركز معلومات عن سوق العمل في الجزائر

ه-دراسة العقون سليم حول اثر قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة.دراسة قياسية تحليلية.الجزائر.مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس وقد كانت النتائج المتوصل اليها كالآتي

-تتأثر معدلات البطالة بشكل كبير بحجم السكان وبالنواتج المحلي الحقيقي

-لا توجد علاقة واضحة بين معدل البطالة والتضخم في نموذج الاجل الطويل

ي-دراسة محمد يعقوبي وعنتر بوتيار. حول تاثير بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية حول معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2010مذكرة ماجستير. مداخلة بجامعة المسيلة وكانت اهم النتائج المتوصل اليها

-يعتبر الدخل الحقيقي من أهم العوامل المؤثرة في معدل البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة

-عدم تضمن النموذج لمتغيرات الاستثمارات المباشرة في الجزائر وعدم تأثيرها على سوق العمل في الجزائر

النظريات المستخدمة في الدراسة:

النظرية الوظيفية عند هربت سبنسر.

لقد استخدمنا هذه النظرية لاننا نريد ان ندرس وظيفية الوكالة التشغيل لونجام فرع وهران في ادماج الشباب البطال في عالم الشغل باعتبارها هذه الأخيرة احدى المؤسسات الدولة الجزائرية و تعتبر احدى البنى ... الاجتماعية التي تساهم في ربط الشباب بالشغل.

نظرية رأس المال الاجتماعي (بيير بورديو. (Pierre Bourdieu -

تنطلق هذه النظرية من فكرة أن علاقات الفرد، شبكاته الاجتماعية، والروابط العائلية والمعرفية تشكل "رأس مال" لا يقل أهمية عن رأس المال المادي أو الثقافي، حيث يعرفه بورديو بأنه: "مجموع الموارد الفعلية أو الكامنة المرتبطة بامتلاك شبكة مستديمة من العلاقات المؤسسية القائمة على التعارف المتبادل والاعتراف".

هذه النظرية تُستخدم لتفسير كيف يساهم المحيط الاجتماعي للشباب البطال في بوهان في تسهيل وصولهم للمعلومات الخاصة بالقروض المصغرة، وتجاوز العقبات البيروقراطية، ومدى مساهمة شبكة العلاقات (الزبائن، المعارف، العائلة) في تسويق وإنجاح المشاريع المصغرة.¹

نظرية الصراع (كارل ماركس: Karl Marx -

تري المقاربة الماركسية أن البطالة ليست مشكلة سلوكية أو فردية، بل هي إفراز حتمي لعدم التكافؤ في البنية الاقتصادية الرأسمالية، فالبطالة تشكل ما يسميه ماركس "الجيش

¹ بورديو، بيير. (2006): أشكال رأس المال. (ترجمة: حسن أحجيج). مجلة إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد 24، ص 42-55.

الصناعي الاحتياطي (Industrial Reserve Army) "الذي ينتج عن آليات السوق الإقصائية لإبقاء الطبقة العاملة تحت وطأة الحاجة والتحكم في الأجور.

تُستخدم لتفسير سياسات دعم وتشغيل الشباب (كالقروض المصغرة وآليات التمويل) باعتبارها آليات "احتواء اجتماعي" وتوازن تتبناها الدولة لتخفيف حدة التهميش والتوتر السوسيواقتصادي الناتجة عن البطالة وسط فئة الشباب، ومحاولة لدمج هذه الفئة المهمشة في الدورة الإنتاجية لتفادي الصراعات الاجتماعية.²

مفاهيم ومصطلحات:

مفهوم التشغيل.(Employment)

يُقصد بالتشغيل في الأدبيات السوسيوولوجية والاقتصادية الاستخدام الأمثل والمنتج للموارد البشرية المتاحة في المجتمع، من خلال إدماج الأفراد القادرين على العمل في وظائف أو أنشطة اقتصادية تضمن لهم عائداً مادياً مستقراً .

وفي سياق السياسات العامة الموجهة للشباب، يتجاوز التشغيل مفهوم "الوظيفة التقليدية" ليقصد به "التشغيل الذاتي (Self-employment) "، وهو تمكين الشباب من خلق مناصب شغل لأنفسهم ولغيرهم من خلال تأسيس مؤسسات مصغرة بدعم من آليات الدولة.³

مفهوم البطالة، (Unemployment).

حسب المقاربة السوسيوولوجية وتعريف مكتب العمل الدولي (ILO) ، فإن البطالة هي ظاهرة بنيوية تعني وجود فئة من أفراد المجتمع في سن العمل (15-64 سنة) قادرين عليه، وراغبين فيه، ويبحثون عنه بجدية عند مستوى الأجر السائد، ولكنهم لا يجدونه .

تركز دراسات علم الاجتماع على "البطالة الهيكلية" و"بطالة الخريجين" كأبرز الدوافع التي تجعل الشباب يتجهون نحو آليات الدعم البديلة كقروض.⁴

مفهوم القرض المصغر (Micro-credit):

² كارل ماركس (2010): رأس المال، نقد الاقتصاد السياسي. (ترجمة: فالح عبد الجبار)، دار التنوير، بيروت، الجزء الأول، ص 620-635.

³ بلعزوز، بن علي، وبن عياد، محمد: (2014). سياسات تشغيل الشباب في الجزائر وآليات حدها من ظاهرة البطالة. مجلة الباحث، العدد 14، ص 185-196.

⁴ مكتب العمل الدولي: (2020)، تقرير اتجاهات العمالة والآثار الاجتماعية في العالم، منظمة العمل الدولية، جنيف.

القرض من المنظور السوسيولوجي والاقتصادي ليس مجرد معاملة مالية جامدة، بل هو أداة تمويلية وتنموية تقوم على "الثقة والتمكين الاجتماعي".

ويُعرّف إجرائياً في الجزائر بأنه الدعم المالي المحدود أو العتاد الذي تمنحه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) للشباب البطال والفئات الهشة بدون فوائد ربوية (قرض مصغر حسن)، بهدف تحويل الفرد من حالة "العطالة والالتكالية" إلى حالة "الإنتاج والاستقلالية الاقتصادية"⁵.

8 - مصادر جمع البيانات:

- لإثراء موضوعنا قمنا بجمع وانتقاء مجموعة من الدراسات السابقة والمثابرة وكذا الكتب المتاحة والرسائل الجامعية وبعض مواقع الانترنت والصحف والمجلات بالإضافة الى تحليل الجداول الإحصائية والتقارير الخاصة بالوكالة كعدد المسجلين الدين سجلوا بالوكالة عن طريق البريد الالكتروني الخاص بالوكالة

9-التقنية المستعملة في البحث:

-لأهمية الموضوع ومن أجل إثراء الدراسة الميدانية قمنا باستخدام تقنية المقابلة الأولى كانت مع عينة البحث وهم المستفيدين من وكالة تسيير القرض المصغر لونجم بوهان -والمقابلة الثانية كانت خاصة بعمال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بما فيهم المدير والعمال الاداريين

وكذا المكلف بالاتصال والإعلام بوكالة لونجم

-الدراسة الإحصائية بالجداول المركبة والبسيطة

10- صعوبات الدراسة:

-عدم توفر بعض المراجع الحديثة والجوهرية في المكتبة الجامعية بخصوص الموضوع

⁵ بوزيد، سايب (2018): دور القروض المصغرة في تفعيل التشغيل الذاتي في الجزائر، دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة الوادي، العدد 03، ص 112.

- صعوبة الحصول على بعض الاحصائيات الدقيقة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض
المصغر لونجم بوهرا

-نقص بعض المعطيات والبيانات الرقمية الخاصة بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لدى
الوكالة

الفصل الأول:

*يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي اخذت اهمية كبرى في المجتمعات الحديثة من حيث
البحث والتحليل. لهذا استحوذ موضوع البطالة بشكل رئيسي على اهتمام اصحاب القرارات
السياسية. وكذلك اهتمام الباحثين في المجالين الاجتماعي والاقتصادي باعتباره موضوعا
يفرض نفسه بشكل دائم

*وتمثل قضية البطالة في الوقت الراهن احدى المشكلات الاساسية التي تواجه جل دول
العالم العربي باختلاف مستويات تقدمها وانظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولعل
اسوا وابرز سمات الازمة الاقتصادية التي توجد في الدول العربية والنامية على حد سواء
هي تفاقم مشكلة البطالة أي التزايد المستمر المطرد في عدد الافراد القادرين على العمل
والراغبين فيه. والباحثين عنه دون ان يعثروا عليه.

-ان هذا الاهتمام القديم والحديث بموضوع البطالة. لم يخلو من بعض الغموض الذي يكتنفه
كمصطلح علمي. وذلك نتيجة لتعدد التعريفات الاجرائية لمفهوم البطالة وتنوعها. وبما ان
الدراسات والبحوث العلمية تستلزم قدرا كبيرا من الدقة والتحديد في تعريف متغير او
متغيرات الدراسة. وذلك حتى يمكن حصرها وقياسها بدقة تتناسب مع الموضوع ومشكلة
واهداف دراستنا. ومن اجل فهم مشكلة البطالة ينبغي علينا من منطلق التحليل ان نعرض
بشكل عام الإطار النظري الخاص بالبطالة من خلال ماسنتطرق إليه في هذا الفصل

المبحث الأول: مفهوم البطالة.

المطلب الأول: تعريف البطالة والعاطل عن العمل

تعد البطالة من أخطر وأكبر المشكلات التي تحدد استقرار الدول وتختلف حدتها من دولة إلى أخرى.

1-تعريف البطالة وقياسها:

يعرف مكتب العمل الدولي العاطل كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه و يقبله عند مستوى الأجر السائد و لكن دون جدوى"⁽⁶⁾ .

-كما تعرف على أنها عدم ممارسة الفرد لأي عمل ما سواء كان عملا ذهنيا أو عقليا أو غير ذلك من الأعمال ، و سواء كانت عدم الممارسة ناتجة عن أسباب شخصية أو إرادية

أو غير إرادية"⁽⁷⁾.

-و نعرف أيضا بمقدار الفرق بين حجم العمل المعروض و حجم العمل المستخدم عند مستويات الأجور السائدة في سوق العمل و ذلك خلال فترة زمنية معينة"⁸ وتعرف كذلك على أنها عدم توفر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه نظرا لحالة سوق العمل"⁽⁹⁾ ، ولتقدير حجم البطالة في المجتمع يتم تمييز بين: إجمالي السكان :ويضم فئتين من السكان :النشطين و غير النشطين. وينقسم السكان النشطون إلى عاملين والى عاطلين"⁽¹⁰⁾ .

* تعريف العاطل عن العمل :

- حسب ما هو شائع كل من لا يعمل فهو عاطل عن العمل حيث أن هناك فئات غير قادرة على العمل لا يمكن القول عنهم أنهم عاطلون عن العمل .ولا يمكن احتسابهم ضمن معدلات البطالة كالمرضى والعجزة والأطفال وكبار السن والأفراد الدين كانوا يعملون وأحيلوا على التقاعد ويتقاضون راتبا شهريا .كذلك هناك أفراد قادرين على

⁶ عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية :دراسة تحليلية تقييمية .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية. 2003 ص37

⁷ أسامة السيد عبد السميع، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية :الآليات . الآثار .الحلول .الإسكندرية :دار الفكر الجامعي.

الطبعة الأولى 2007 ص

⁸ مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد ،مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي. عمان ،دار وائل للنشر و التوزيع الطبعة الأولى 2004 ص325

⁹ طارق كمال وأنور حافظ،مشكلات الاجتماعية في المجتمع المعاصر: الادمان و البطالة. الإسكندرية :مؤسسة الشباب الجامعية ، 2009 ، ص

14 .

¹⁰ عبد المجيد قدي،مرجع سبق ذكره، ص 38

العمل والإنتاج ولا يعملون فعلا. ومع ذلك لا يجوز عدهم عاطلين عن العمل حيث أنهم لا يبحثون عن فرص عمل مثل الطلبة الذين يدرسون في الجامعات والثانوي من الفئة العمرية 15-24..فهؤلاء رغم قدرتهم على العمل لا يبحثون عن عمل لأنهم يفضلون تنمية قدراتهم ومهاراتهم بالدراسة والتحصيل العلمي والمعرفي. لهذا لا يصح إدخالهم في دائرة العاطلين

- كذلك هناك من الأفراد من هم في ثراء يجعلهم في غني عن العمل فهؤلاء أيضا لا يعدون عاطلين

*وكذلك هناك أفراد يعملون ويحصلون على اجر ولكنهم يبحثون عن عمل أفضل. فهؤلاء لا يجوز عدهم عاطلين عن العمل. وعليه نستنتج ان ليس كل قادر على العمل وليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن دائرة العاطلين عن العمل .

المرجع السراحنة حسن -2000 الصفحة 49

- وعموما هناك شرطان أساسيان ويجتمعان معا لتعريف العاطل عن العمل بسبب الإحصائيات الرسمية وهما

1-أن يكون قادرا عن العمل

2-أن يبحث عن فرصة عمل

*وبحسب منظمة العمل الدولية فان العاطل عن العمل هو **كل من في سن العمل ويرغب فيه. ويبحث عنه. ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولا يجده ويقوم هذا التعريف على العناصر التالية

1-أن يكون عمر الشخص ضمن السن المحدد لقياس السكان النشيطين اقتصاديا

2-أن يكون الشخص من دون عمل. أي لايعمل مقابل اجر أو لحسابه الخاص

3-/-أن يكون متاح للعمل. اي انه بانتظار عمل سواء عمل باجرة هاو لحسابه الخاص

4-يبحث عن عمل لحسابه الخاص. أو عمل باجرة في فترة قريبة محددة

*ويعد الشخص في نظام سوق العمل الأوروبية عاطلا عن العمل

1/ فيما اذا انتهى عقد عمله

2/ اتم تعليمه ولم يجد عملا

3/ الذي استغنى عن خدماته قبل انتهاء عقده ولم يجد عملا

- لهذا فقد عرف المتحصل عن العمل: بأنه الفرد القادر عن العمل والذي يرغب فيه.
ولم يجده خلال فترة الأسبوع المنتهي بيوم الإسناد الزمني للتعداد يوم المسح

مرجع سابق -مرزوق 2005 صفحة 21.

*وفي التعريف الإداري الذي يقوم على إثبات أن العاطل عن العمل هو غير موظف في الدولة وانه غير مسجل في التأمينات الاجتماعية وانه في العمر المنتج بين 20 و50 عاما بعد أن أنهى الخدمة العسكرية أو الإعفاء منها) هيئة مكافحة البطالة 2002 صفحة 23 وهو التعريف الممكن تطبيقه إداريا. ومن منطلق الهيئة هو أن كل مواطن له حقوق وعليه واجبات ضمن الجدوى الاقتصادية لمشروع منتج وجديد والأولوية للأكثر إلحاحا. وأخيرا نرى أن العاطلون هم جزء من قوة العمل التي لاتعمل

المطلب الثاني: أنواع البطالة

أنواع البطالة :

لقد تنوعت وتعددت أنواع البطالة ويمكن إجمالها فيما يلي:

أ-البطالة الدورية :

تعرفها الأمم المتحدة بأنها نتيجة من نتائج فشل الطلب الإقتصادي بسبب تغيرات في مستويات النشاط خلال فترة معينة وتحدث حينما تتقلص فرص العمل في الإقتصاد الوطني بعد رواج كبير تصل فيه العمالة إلى ذروة في التشغيل فإذا ما دخل الإقتصاد إلى دائرة الإنكماش تحدث البطالة وهذه الدورات يتعرض

لها الاقتصاد الرأس مالي بصفة دورية"(11).

ب- البطالة الاحتكاكية :

هي ناتجة عن تنقل العاملين المستمر بين المناطق والمهن المختلفة وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوفر لديهم فرص العمل"(12).

ج- البطالة الهيكلية :

هي تنجم عن الخلل الهيكلي لمجموعة البيانات الاقتصادية المطبقة في مجالات الاستثمار من ناحية وسياسات التشغيل من ناحية أخرى وتنشأ أحيانا من إلغاء الوظائف بسبب تغير المهارات المطلوبة مثلما يحدث في حالة تدهور مستمر في الصناعة ما أو التعديل الجغرافي للهيكل الوظيفي لصناعة ما"(13).

د- البطالة السافرة :تعني وجود عدد من الأشخاص القادرين والراغبين في العمل عند مستوى أجر معين، لكن دون أن يجدوه فهم عاطلون تماما عن العمل"(14).

البطالة الموسمية :تحدث بسبب موسمية بعض النشاطات والقطاعات الاقتصادية فهناك قطاعات يزداد الطلب لديها على الأيدي العاملة في مواسمها مثل القطاع السياحي والزراعي ويقل الطلب على الأيدي العاملة في هذه القطاعات خارج مواسمها مما يؤدي إلى حدوث بطالة في فترات الزمنية التي تقع خارج الموسم"(15).

البطالة المقنعة :وتعني البطالة هنا الأفراد اللذين يعملون فعلا ولكنهم لا يضيفون شيئا يذكر إلى الإنتاج القومي فهم في حالة عمالة ظاهريا فقط بينما عملهم لا يسفر عن مختلف سلع أو خدمات بحيث لو سحبنا هؤلاء الذين في بطالة مقنعة من الاقتصاد لما تأثر الإنتاج القومي"(16).

11 خالد الزاوي، البطالة في الوطن العربي :المشكلة والحل. القاهرة: مجموعة نيل العربية ، ط1 ، سنة 2004، ص19

12 بن عاتق حنان وحجاوي. دور وكالات تشغيل في ترقية الشباب ومحاربة البطالة ودراسة حالة ولاية معسكر .

تقرير كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية. جامعة معسكر. ص2

13 اسامة عبد السميع ، مرجع سبق ذكره ، ص 15

14 عافلي فضيلة ، البطالة تعريفها أسبابها وآثارها الاقتصادية: سياسة التشغيل في الجزائر. مداخلة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة باتنة :ص15

15 مدحت قرشي. اقتصاديات العمل. الأردن: دار وائل النشر والتوزيع، ط1 ، سنة 2007 ، ص 196

16 منى الصحاوي، اقتصاديات العمل. القاهرة: مكتبة النهضة الشرقية، 1990 ، ص8

البطالة الاختيارية والإجبارية: البطالة الاختيارية والمتمثلة في الحالة التي ينسحب فيها شخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة⁽¹⁷⁾ ، أما البطالة الإجبارية هي وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه عن الأجور السائدة ولكن لا يجدونه⁽¹⁸⁾.

ثالثا : أسباب تفشي البطالة:

-ان للبطالة أسباب كثيرة وتنموعة منها ما هو خارج عن إرادة الدولة وهو ما هو نابع من سياسة الدولة، ولكن مهما اختلفت الأسباب كلها تؤثر في جانب العرض والعمل.
أسباب الخارجة عن إرادة الدولة: وهي الأسباب التي كانت خارج نطاق الدولة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة.

انخفاض أسعار المحروقات: بما أن الجزائر بلد طاقوي يحتل فيه قطاع المحروقات أهمية كبيرة بحيث يعتمد الإقتصاد بالدرجة الأولى على إنتاج وتصدير المحروقات بنسبة 96 % إلا أن انخفاض أسعار البترول بصورة مستمرة خلال فترة الثمانينات مما أدى إلى انكماش اقتصادي في الجزائر نتيجة إتباع سياسات تقيدية بسبب تدهور الربيع البترولي وهذا ما أدى إلى تقليص حجم الاستثمارات المحلية ومن ثم تقليص إيجاد مناصب عمل جديدة.

انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية الكبرى: وتترتب عن ذلك إتباع سياسة في فترة الثمانينات من قبل الدول المتقدمة لأن النمو الناتج المحلي الإجمالي في تلك الدول قد انخفض من 94 % في سنة 1980 إلى 5.3 % في سنة 1983 ثم 3.3 % في سنة 1986 مما أدى إلى تناقص واردات هذه الدول من الدول النامية منها الجزائر و بالتالي فإن ظاهرة الركود الاقتصادي العالمي كان له أثر على مستوى الدخل و من ثم على مستوى قطاع التشغيل خاصة في قطاعات التصدير⁽¹⁹⁾.

تدهور شروط التبادل التجاري الدولي: إن انخفاض أسعار الصرف لعملية التبادل الدولي أي الدولار الأمريكي إلى إضعاف الجزائر لقوتها الشرائية لأن الجزائر تتعامل في بيع محروقاتها بالدولار الأمريكي و بالتالي تأثر إستيرادها من السلع حيث انخفض سعر صرف

¹⁷ عاقل فاضلة، مرجع سبق ذكره ، ص 05

¹⁸ محمد عبد القادر عطية ورمضان محمد مقلد ، النظرية الاقتصادية الكلية . الإسكندرية دار النشر قسم الإقتصاد، 2004 ، ص 231

¹⁹ مدني بن شهرة ، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية ط 01 ، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع ، سنة 2009 ، ص ص 252-254.

الدولار نحو 30 % أو 20 % أمام كلا من الين الياباني و المارك الألماني على التوالي في بداية الثمانينات، كل ذلك أثر على حجم المبادلات التجارية و أي انكماش في أطراف التبادل التجاري يؤثر على مستوى الدخل الوطني و قدرة الجزائر على خلق فرص عمل جديدة.

القضية السكانية: يلعب السكان في أي مجتمع دورا أساسيا في تحديد حجم المعروض من القوى العاملة حيث تؤدي الزيادة الكبيرة في عدد السكان مع زيادة الإنتاج بفرض ثبات العوامل الأخرى على ما هي عليه إلى انخفاض مستوى المعيشة و انتشار البطالة بصورها المختلفة ولقد عرفت الجزائر في الفترة 1962 إلى 1985

تضاعف عدد السكان بثلاث مرات ، و منذ بداية الثمانينات سجل تباطؤ محسوبا بوتيرة نمو السكان ولكن زيادة السكان حتى نهاية الثمانينات أدت إلى تزايد نسبة السكان النشطاء اقتصاديا من 3049952 شخصا سنة 1977 إلى 8326000 شخص سنة 1998 وهكذا أصبحت مشكلة تزايد السكان مع عدم وجود سياسة

واضحة لامتناس نسبة التزايد مما أدى إلى تفاقم البطالة⁽²⁰⁾.

2- الأسباب النابعة من اتجاهات الدولة الجزائرية : وهي أسباب نابعة من سياسات الحكومة التي أدت إلى زيادة البطالة.

التوقف عن تعيين الخريجين: إن السياسة لحاملي الشهادات العليا و الجامعية و كذلك خريجي المعاهد و المدارس المتخصصة كانت من أهم مهام الحكومة الجزائرية بحيث كان تكفل الدولة بتعيينهم في القطاعات الحكومية و المؤسسات الاقتصادية و العمومية ضمن سياسة اجتماعية متكاملة و هذا ما أدى إلى ظهور البطالة المقنعة هذه الأجهزة لأن سياسة خاصة بإنشاء عدد هائل من المناصب العمل في القطاع العمومي نجم عنه ارتفاع في نسبة العمال الأجراء الدائمون في مجمل الوظائف حيث أصبح الأجراء يمثلون 66.55 % من المناصب الشغل سنة 1982 بينما خلال النصف الثاني من الثمانينات و المرافق للمخطط الخماسي الثاني 1985-1989 تميز تطور الشغل بسلسلة من العوامل منها الصدمة النفطية لسنة 1986 وتغيير دور الدولة في تعيين الخريجين وتغيرات مشكلة البطالة لتظهر بطالة المتعلمين اليوم بدلا من بطالة الأميين.

²⁰ مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 254

عدم التنسيق بين التعليم و السوق العمل: إن عدم التنسيق و التوظيف قد يؤدي إلى تراجع عائد التعليم و هذه نتيجة الحصول على مناصب عمل بدون مراعاة التخصصات التعليمية حيث إن هذه الأخيرة نمطية و غير متطورة مما أدى إلى تزايد أعداد خريجي و خاصة ذوي المؤهلات المتوسطة مما أدى إلى زيادة في المعروض من الخرجين عن حاجة السوق العمل و عدم تجانس في هيكله بحيث كان هناك عجز في بعض التخصصات مقابل فائض في تخصصات أخرى مع عدم وجود طلب مماثل لها و عدم مواكبتها لنمط آليات السوق.

القوانين العمل وتشريعاته: إن محتوى التشريعات الخاصة بقانون العمل قد أسهمت بطريقة مباشرة في ارتفاع معدلات البطالة في التشريع الصادر في سنة 1990 بحيث أن محتواه له علاقة بالتزامات الجزائر اتجاه الهيئات و المنظمات الدولية كمنظمة العمل الدولية و كان الأمر كذلك بالنسبة إلى المبادئ الأساسية المتعلقة بالمفاوضات الجماعية و اتفاقية 98 الحرية النقابية للعمال وأرباب العمل. اتفاقية 1987 وحق الإضراب اتفاقية 87 ودور مفتشيه العمل وإدارة الشغل فمن المسلّم به أن الانتقال من نظام القانوني الأساسي والتنظيمي إلى قانون العقود الجماعية لتسيير علاقات العمل أمر يدل على تغيير سياسة التوظيف بحيث مسار انتقال العامل من درجة إلى أخرى مرتبط بعوامل شكلية بعيدة عن حسابات المهارة و الكفاءة يضاف إلى ذلك أن الأجور تتحدد وفق لهذه التشريعات بصرف النظر عن حسابات الكفاءة الإنتاجية الأمر الذي أدى إلى انخفاض إنتاجية العامل في القطاع الحكومي و المؤسسات الاقتصادية العمومية كما أن نظام الأجور في القطاع الخاص يتسم بالجمود مما جعله مسؤولاً عن تزايد البطالة و بروز ظاهرة البحث عن أعمال إضافية خاصة في القطاع الخاص⁽²¹⁾.

قلة المؤسسات البحثية: إن تطور أساليب الإنتاج و الاختراعات و الابتكارات التي تتمتع بها المؤسسة من شأنها أن تحدث ثورة تكنولوجية أما الطرق التقليدية في إنتاج أدت إلى ضعف القدرة التصديرية للاقتصاد الوطن بالإضافة على عدم وجود مخابر البحث لدي هذه المؤسسات و عدم تخصيص مبالغ مالية من أجل تطوير البحث

لديها كما انه لا يوجد تناسق بين مراكز الدراسات و البحوث التطبيقية بين المؤسسات الاقتصادية مما أدى إلى ضالة في التدفقات الاستثمارية الخارجية إلى الجزائر بمثابة أحد

²¹ مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره، ص 257

الأسباب زيادة البطالة" (22). إلا أنه وبعد انقضاء فترة الأزمة أعطت وزارة التعليم العالي أهمية للأبحاث العلمية وذلك من خلال القانون التوجيهي للتعليم العالي حيث فتحت الباب للتنسيق بين جهود مخابر البحث والقطاعات المختلفة.

تخطيط القوى العاملة : إن سوء تخطيط القوى العاملة سببا جوهريا في زيادة حدة البطالة حيث أن هدف تخطيط القوى العاملة هو خلق الوظائف و الأعمال التي تحقق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية و ربما تحقيق فائضا و تراكما رأسماليا يعاد استثماره و من ثم يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة" (23).

التوزيع الجغرافي للسكان: تعاني الجزائر من اختلال في توزيع السكان و كثافتهم في المناطق حيث شهدتها الجزائر نموا سريعا في إنشاء عدد المدن حيث ارتفع عدد المدن مما أدى إلى انخفاض عدد السكان الأرياف بحسب الهجرة الداخلية المرتبطة أساسا بالبحث عن العمل كما أن الهجرة الداخلية ليس فقط من الريف إلى المدينة بل أيضا من الولايات الأقل جاذبية لفرص العمل إلى الولايات الكبرى الأكثر جاذبية لفرص العمل. و ذلك بسبب غياب سياسة توزيعية واضحة الأنفاق العام و تمركز المؤسسات الإنتاجية في المدن الشمالية" (24).

الخصوصية : انطلقت فكرة الخصوصية في الجزائر في أواخر الثمانينات و جاءت مع فكرة التحول إلى اقتصاد السوق التي تعتبر بمثابة الحل الوحيد بسبب الوضعية المتدانية التي وصل إليها الاقتصاد الجزائري في مختلف الميادين و تندرج فكرة الخصوصية ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي قامت الجزائر خاصة برنامجي الاستقرار الاقتصادي 31-1989-05 الى مارس 1995 و برنامج التعديل الهيكلي ماي 1995 الى افريل 1998 و الذي يؤكد على ضرورة الخصوصية كوصفة مقدمة من قبل الصندوق النقد الدولي و بنك العالمي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية على أنها أداة حتمية لإصلاح الاقتصاد الوطني و عصرنته فيجب الأخذ بعين الاعتبار رغبة الجزائر في إرساء علاقات تعاون دولية كذلك إستراتيجية الشركات المتعددة الجنسيات في إطار عولمة" (25)

المطلب الثالث: أسباب تفشي البطالة بالجزائر

22 المرجع نفسه ، ص 10

23 مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره ص 10

24 المرجع نفسه ، ص 260

25 المرجع نفسه ، ص 12

-من بين الأسباب التي تؤدي إلى انتشار البطالة الكثافة السكانية ويؤدي هذا إلى التهام كل فرص العمل المتاحة في سوق العمل.أو بمعنى آخر عدم وجود التناسب بين فرص العمل المتاحة وبين الطلب عليها من القوى البشرية مما يؤدي إلى انتشار البطالة وزيادة حجمها

-عدم التنسيق بين قنوات التعليم والجهات المسؤولة عنها وما يحتاجه سوق العمل بمعنى انه يوجد فائض في بعض في بعض الخريجين في مهنة معينة.بينما يوجد عجز في مهنة أخرى.فعدم التنسيق بين هذه الجهات وما يحتاجه سوق العمل يؤدي الى تفاقم وانتشار البطالة

-كذلك الخصوصية في جوانبها السلبية وتعني بيع الأصول لأحد الشركات أو الهيئات التي تمتلكها الدولة إلى احد الأفراد أو مجموعة منهم.وقد يكون السبب الرئيسي للبيع هو تحقيق الشركة محل الخصخصة خسائر الأرباح فيتم بيعها لتفادي الخسارة المتواصلة

-تضخم التكاليف اللازمة لتعديل الأوضاع وتحويل المسار من صناعة لأخرى هذا التضخم سببه الخصخصة وكلاهما يدفع إلى تفاقم البطالة وزيادة حجمها وانتشارها بشكل واسع

-تخلي الدولة عن سياسة التعيين لجميع الخريجين. كما كانت عليه في الماضي عن طريق وزارة القوى العاملة

-البطالة والتشغيل مؤشرين هامين.فالتشغيل يعد من المقومات الرئيسية للتنمية المستدامة في مختلف مفاهيمها الاجتماعية والبشرية والاقتصادية.وهو عنصر رئيسي من عناصر الإنتاج.كما انه المدخل الرئيسي لمكافحة البطالة وضمان الاندماج وتحقيق السلام الاجتماعي.ومن هذا المنطلق فان نجاح أي إستراتيجية أو خطة تنموية يتوقف إلى حد بعيد على مدى اهتمامها بأوضاع القوى العاملة وإيجاد المناصب المستقرة.ولان الجزائر تعاني كغيرها من سائر الدول من البطالة لكنها نسبية فيعتبرها الكثير من الباحثين غير مبررة نتيجة المجهودات المختلفة التي تبذلها الدولة أولا وثانيا إنها دولة تتوفر على كل الإمكانيات المادية والبشرية منها خاصة.التي تمكنها من اعتماد برامج ناجعة لتقليص من هذه الظاهرة

-وبالرغم من توفر بعض الإحصائيات إلا أنها تبقى غير كافية لتعبر بصورة صادقة عن واقع سوق الشغل بالجزائر

-فالإحصائيات أظهرت أن نسبة البطالة في الجزائر بدأت في الانخفاض منذ نهاية التسعينات لتستقر في حدود 9.9 بالمئة في ابريل من سنة 2016.وهي نسبة توحى أن هناك تحسنا ملحوظا في الوضع الاقتصادي .انعكس على جانب التشغيل خاصة من خلال اعتماد الدولة الكثير من البرامج التي ساهمت بشكل ملحوظ في تخفيض النسبة.ولو ان البعض يشير إلى أن هذه البرامج غير مدروسة بشكل علمي كافي يؤثر على نسبة البطالة بشكل مؤقت فقط

-----من مجلة الباحث الاجتماعي للكاتبة فريدة شلوف

-وقد كشف وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي يوسف شرفة في ابريل 2022 ان عدد الملفات المسجلة في إطار طلب الاستفادة من المنحة الخاصة بالبطالة التي اقرها رئيس الجمهورية فاق 900.000 ألف إلى غاية 18 ابريل من بين 1.501.799 مسجلا على مستوى المنصة الالكترونية

*العدد الصادر من مجلة الشروق ابريل 2022

-هذه النسبة أظهرت لنا النسبة التقريبية لعدد البطالين في الجزائر والتي تسعى الدولة الى الحد منها والقضاء عليها مستقبلا

المبحث الثاني: آثار البطالة وقياسها وطرق علاجها

-بعد ان تطرقنا الى تعريف البطالة ومختلف أنواعها عرفنا انها ظاهرة اجتماعية ولهاى اثر اقتصادي وسياسة قابلة للقياس ، ولقياس هذه الظاهرة سنحاول عرض بعض المؤشرات لقياسها

المطلب الاول: قياس البطالة

قياس البطالة :

* عادة مايقاس معدل البطالة كنسبة تعطى بالعلاقة التالية ... (1)

- (معدل البطالة = عدد العاطلين عن العمل / افراد الفئة النشطة)

-الفئة النشطة : تحتوي على الافراد القادرين على العمل والراغبين فيه سواء كانوا يعملون او لا يعملون ، اذن العناصر التي تتضمنها الفئة النشطة هي:

ا-العاملون: هم الافراد الذين يعملون مقابل اجر عند الغير ، او في مؤسسة خاصة او الذين يعملون طول الوقت او لبعض الوقت

ب-العاطلون : هم الافراد القادرون على العمل ويبحثون عنه نولكن ليس لديهم وظيفة

ملاحظة :

*هناك عناصر تستبعد من القوة العاملة وهي :

-الافراد دون سن معينة -الافراد فوق سن معينة- الافراد من فئات معينة -الافراد الذين لاينافسون غيرهم في مجال العمل وفئة خارجة عن قوة العمل

المقياس الرسمي للبطالة :

-عادة مايقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية كنسبة بين عدد العمال العاطلين الى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوى العاملة في فترة زمنية معينة أي ان :.....(2)

معدل البطالة =(عدد العاطلين / (حجم العمالة + حجم البطالة)) * 100

-قوة العمل = حجم العمالة + حجم البطالة

-وتتضمن قوة العمل في المجتمع مايلي :

1-**العاملون :** اما عمالة مقابلاجر لدى الغير او عمالة ذاتية في مؤسسة خاصة سواء طوال الوقت او لبعض الوقت ،مؤقتة او دائمة ، سواء عمالة مدنية او عمالة في مجالات عسكرية

2-**المتعطلون :** ويتضمن كل الافراد الذين لديهم القدرة على العمل ويبحثون عنه ولايجدون فرض عمل متاحة لهم في ظل الأجور السائدة

-ويلاحظ هناك بعض الفئات لاتدخل ضمن القوى العاملة وهي :

-الافراد دون سن معينة تختلف من دولى الى أخرى ، ففي مصر يستبعد الأطفال دون 6 سنوات وفي الولايات المتحدة الامريكية دون السن السادس عشر .

-الافراد فوق سن معينة أي سن التقاعد وغالبا ماتكون من 60 الى 65 سنة.

(1) عقيل فضيلة ،تعريف اسباب البطالة والاثار الاقتصادية مداخله حول سياسة التشغيل في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة باتنة 2004 ص 5

(2) السيد محمد السريتي ،علي عبد الوهاب النجا ،مبادئ الاقتصاد الكلي ،كلية التجارة بجامعة الاسكندرية .الطبعة 1.2008.ص 32

المطلب الثاني: الآثارالاقتصادية والاجتماعية للبطالة

1- الآثار الاقتصادية :

-على الرغم من التأثيرات السلبية لظاهرة العولمة على الاقتصاد ومشكلاتها الكثيرة ومنها البطالة التي لم تظهر بشكل مباشر حتى الان ،الا ان الحجم الحالي للبطالة يبعث على القلق وأيضا يسبب خسائر اقتصادية كبيرة

-ومن مخلفات البطالة زيادة نسبة الفقر الذي هو عامل مشجع على الهجرة وحسب راي احد الخبراء يقول مشكلة الهجرة الى أوروبا أصبحت مشكلة اقتصادية بالأساس

رغم تعدد الأسباب المؤدية لهذه الظاهرة فالدوافع الاقتصادية تأتي في مقدمى الأسباب ن وهذا من خلال التباين في المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدرة للمهاجرين ، والتي تشهد غالبا في افتقار في عمليات التنمية وقلة فرص العمل وانخفاض في الأجور ومستويات المعيشة والحاجة الى الايدي العاملة في الدول المستقبلية للمهاجرين

-وفقا للتقارير العربية الرسمية ،ومن بينها التقارير الصادرة عن منظمة العمل العربية، ان هناك مؤشرات على اتساع مشكلة البطالة وقصور العلاجات التي طرحت حتى الان. بحيث ان استثمار أموال كثيرة خارج الوطن وعليه لو تم استثمار هذه الأموال في الوطن لثم تشغيل نسبة كبيرة من اليد العاملة ،والحد من الخسائر السنوية التي تتكبدها الدولة(1)

-تزايدت هجرة العقول الجزائرية في العقود الثلاثة الأخيرة لاسباب كثيرة منها عدم توفير الظروف المادية والاجتماعية التي تؤمن مستوى لائقا من العيش ،بالإضافة الى ضعف الاهتمام بالبحث العلمي وعدم وجود مراكز البحث العلمي كل ذلك يؤثر على الاقتصاد الوطني

-ان العمل يعتبر عنصرا انتاجيا وبالتالي فان تعطيله يعني حرمان المجتمع من إنتاجية هذا العنصر لانه عنصر معطل لايساهم في العملية الإنتاجية ، ثم ان هذا العامل العاطل عن العمل فانه لا يعود لديه دخل وبالتالي فان مقدرته على الانفاق تكون ضئيلة او معدومة وبالتالي فان حجم الانفاق الكلي في المجتمع سينخفض مما يؤدي الى انخفاض مستوى الطلب الكلي الذي له اثار انكماشية على الاقتصاد القومي ، لان الطلب هو الذي يحفز الإنتاج ،فان انخفاض الطلب سيؤدي الى انخفاض الإنتاج مما يؤدي الى تفاقم البطالة

2-الاثار الاجتماعية :

-وتتمثل فيما يلي :

-الشعور بالإحباط والفراغ والملل نمما يؤدي الى الانحراف السلوكي للفرد داخل أسرته وفي مجتمعه

- الشعور بالنقمة مما يؤدي الى الرقة والاحرام بانواعه
- القلق وعدم الطمأنينة في المجتمع بسبب انتشار الجريمة
- اضطراب الأوضاع مما قد يعصف بالاستقرار السياسي للدولة
- فقدان العاطلين عن العمل لمهاراتهم وخبرتهم المكتسبة عنما تطول فترة بطالتهم
- وهذا يخاق مشكلة اجتماعية للدولة

3-الاثار السياسية والأمنية:

- فالبطالة أدت الى ارتفاع نسبة الجرائم في أوساط المتعطلين عن العمل بصفة عامة فقد تصل الى مرحلة نفاذ الصبر وعدم تصديق الوعود والامال الممنوحة
- كثرت المقالات أيضا في السنوات الأخيرة عن العلاقة بين الحركات السياسية المتطرفة في البلدان النامية ،ومعدلات البطالة المرتفعة ولاشك ان التنمية الاقتصادية تحتاج الى مناخ يتسم بالاستقرار الاجتماعي والسياسي ،ولذلك فان الاثار الخطيرة للبطالة تؤدي الى تعكير هذا المناخ ،سوف تؤدي أيضا الى عرقلة عملية نمو النشاط الإنتاجي في أي بلد من بلدان العالم(2)

- كما ان مشكلة البطالة من اقوى الأسباب التي أدت الى ظهور نقابات العمال والتي من أسسها الدفاع عن عن حقوقهم وحفظ تاميناتهم الاجتماعية والصحية والتعليمية ،مما جعل لهذه النقابات بعدا سياسيا حتى أصبحت نقابات العمال هي التي تدير سياسة الدولة في بعض الدول ،بل اصبحت هي مايعتمد عليه المرشحون لنيل اعلى أصواتهم والامساك بزمام الأمور(3)

- وعليه فيجب التعقل وضبط المواقف ، والنظر الى مشكلة البطالة من نطاق واسع لتقصي الأسباب ،وتفهم مواقف الآخرين ، وتكريس مبدا حق ابداء الراي بكل حرية ورفع راية المطالبة بطرق سلمية مشروعة وعلى الدولة احترام الحقوق وتقبل الآراء المختلفة ،لان المواطن في نهاية المطاف غايته المطالبة في العيش الكريم والمحافظة على كرامته

الإنسانية داخل وطنه والدول هنا تسعى جاهدة لتحقيق ذلك من أجل المحافظة على سلميتها واستقرارها والعمل على الحد والقضاء على مشكلة البطالة

(1) هلال سومية .موسوس عفاف ،دور الدولة في معالجة البطالة .رسالة ماجستير ،تخصص مالية وبنوك.جامعة العقيد اكلي محند اولحاج البويرة سنة 2014-2015 ص21

(2)-عبد الرحمن سيد احمد ،النظرية الاقتصادية الكلية ،الإسكندرية،الدار الجامعية ،1997.ض307.

(3)- جمال حسن احمد عيسى السراحنة ،مشكلة البطالة وعلاجها ،اليمامة للنشر والطبع والتوزيع ،دمشق ،بيروت ،الطبعة 1،سنة 2000 ص184.

4 الآثار النفسية :

-الحاجة المادية والفقر امر ليس بالهين فهو يقضي علنة كرامة الانسان ويهدد استقراره وتوازنه النفسي ونظرته الى نفسه

-يصبح الفرد عاجزا وامام قدر محكوم عليه بالبطالة مما يسبب له ضغوطات نفسية كبيرة

-دخول الشباب البطال العاطل عن العمل في حالة الحرمان وتدهور أوضاعهم الصحية ، والتاخر عن الزواج وتكوين اسرة مما يسبب لهم العجز عن تحمل المسؤولية

-وتفقد الاحصائيات العلمية بالآثار السيئة على الصحة النفسية والآثار الجسدية كذلك ،فهناك نسبة كبيرة من البطالين يفتقدون الى تقدير الذات والشعور بالفشل ، وانهم اقل من غيرهم ويسيطر عليهم الملل ويعانون من انخفاض اليقظة واللياقة الجسمية والعقلية

-تعيق البطالة عملية النمو النفسي للشباب الذين مزالو في مرحلة النمو النفسي ،بالإضافة الى القلق والكابة وعم الاستقرار خاصة ان كانوا متزوجين فيؤثر ذلك على زوجاتهم واولادهم .مما يؤدي الى تفاقم المشاكل العائلية

-هناك اشخاص يفتقدون الى الوازع الديني فيلجأون الى شرب الخمر وتعاطي المخدرات والاقدام على الانتحار بسبب الضغط والتوتر النفسي

-الشعور بالعدائية والكراهية اتجاه المجتمع ،مما يولد العنف والإرهاب وكثرة الجرائم على المجتمع وضعف الانتماء الى الوطن

-(1)- جمال حسن احمد عيسى السراحنة ،مشكلة البطالة وعلاجها ،اليمامة للنشر والطبع والتوزيع .دمشق .بيروت، الطبعة 1 ص 200 (مرجع سبق ذكره).

المطلب الثالث: وسائل علاج البطالة

-تعتبر البطالة والتشغيل مؤشرين هامين ،فالتشغيل يعد من المقومات الرئيسية للتنمية المستدامة في مختلف مفاهيمها الاجتماعية والبشرية والاقتصادية وهو عنصر رءىءيسى من عناصر الإنتاج ،كما انه المدخل الرئيسى لمكافحة البطالة .وضمن الاندماج وتحقيق السلم الاجتماعي ،ومن هذا المنطلق فان نجاح أي استراتيجية او خطة تنموية يتوقف الى حد بعيد على مدى اهتمامها باوضاع القوى العاملة ، وإيجاد مناصب مستقرة

-ولان الجزائر كغيرها من الدول تعاني من مشكل البطالة فهي تسعى الى توفير كل الإمكانيات المادية والبشرية ، واعتماد برامج ناجعة للتقليض من من هذه الظاهرة

-فالأحصائيات أظهرت ان نسبة البطالة في الجزائر بدأت في الانخفاض منذ نهاية التسعينات لتستقر في حدود 9،9 بالمئة في افريل 2016 وهي نسبة توحى ان هناك تحسنا في الوضع الاقتصادي مما انعكس على جانب التشغيل خاصة من خلال اعتماد الدولة الكثير من البرامج لبتي ساهمت بشكل ملحوظ في تخفيض النسبة ،ولو ان البعض يشير الى هذه البرامج انها غير مدروسة بصفة علمية وتؤثر على نسبة البطالة بشكل مؤقت -وضعت الدولة الجزائرية عدة برامج وسياسات تشغيلية للحد والقضاء على ظاهرة البطالة سنتعرف عليها في الفصل الثاني

ملخص الفصل الأول:

-ظاهرة البطالة ظاهرة عالمية تعبر في مجملها عن التعطل الاجباري او الاقتصادي في بعض الأحيان لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما على الرغم من قدرة هذه القوة العاملة ومعرفتها في العمل والإنتاج

-الا ان الاختلاف يكمن في تحديد مفهوم العاطل عن العمل الذي يؤدي الى صعوبات مفاهيمية في قياس البطالة ،إضافة الى صعوبات إحصائية تتمثل في صعوبة الحصر الدقيق لكل منالعاطلين عن العمل وقوة العمل الاجمالية

-كما ذكرنا أنواع البطالة وقياسها ووسائل علاجها

الفصل الثاني:

عموميات حول سياسة التشغيل في الجزائر

المبحث الأول: أسس سياسة التشغيل و ابعادها

المطلب الأول: تعريف سياسية التشغيل

المطلب الثاني : أنواع سياسة التشغيل

المطلب الثالث: أسس و أهداف سياسية التشغيل

المطلب الرابع: الأبعاد الرئيسية لسياسة التشغيل في الجزائر

المبحث الثاني :انعكاسات و فعالية سياسة التشغيل في الجزائر

المطلب الأول: الاطر القانونية لسياسة التشغيل في الجزائر

المطلب الثاني :برامج سياسة التشغيل في الجزائر

المطلب الثالث: تحديات و معوقات سياسية التشغيل في الجزائر

الفصل الثاني :عموميات حول سياسة التشغيل في الجزائر

المبحث الاول: مفهوم سياسة التشغيل بالجزائر

مقدمة :

-لقد اضحى موضوع التشغيل يمثل تحديا محوريا للعديد من الدول وهاجسا تعمل جميع الدول سواء كانت متقدمة اودول العالم الثالث او السائرة في طريق النمو على تجاوزها لتحقيق التوازن الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي ،وذلك من خلال انتهاج مجموعة من السياسات ،وتطورت هذه المهمة في مجمل البلدان المصنعة والنامية والصاعدة على غرار الجزائر ،وذلك من خلال المساعدة على التوظيف وانتهاج جملة من السياسات التوظيفية والإصلاحات الاقتصادية وإدارة سوق الشغل وجمع المعطيات حول وضعية هذا السوق ،وذلك لرصد وضعية هذا السوق للحد من البطالة والنهوض بالاقتصاد الوطني.

المطلب الأول:ماهية سياسية التشغيل و اسسها و ابعادها

1-تعريف سياسة التشغيل :

هي السياسة التي تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة و تنمية فرص العمل نمو متناسقا في مختلف الصناعات و المناطق وهذا ترتبط سياسة التشغيل ارتباطا عضويا بذلك العنصر من عناصر السكان النشط بين الذين هم في العمر الإنتاجي سوءا كانوا عاملين أو متعطلين عن العمل. وسياسة التشغيل في الجزائر تعني جميع البرامج أو الأجهزة و التي أنشئت بفرض إدماج البطالين في سوق الشغل من خلال نشاط منظم للشخص البطال يكسبه وضعاً اجتماعيا و ماليا تحت مظلة الأجهزة والبرامج"(26) .

2-تعريف التشغيل : لا يعني التشغيل بمفهومه الحديث عكس البطالة كما أنه لا يعني العمل فقط بل يشمل الاستمرارية في العمل وضمن التعيين المرتب للعامل تبعا لاختصاصه ومؤهلاته و التي يجب على المؤسسة الاعتراف بها "(27).

وتعرفه المنظمة الدولية للعمل على أنه: يكون شخص قابل للتشغيل عندما:

يمكنه الحصول على منصب شغل يحافظ عليه و يتطور في عمله و يتكيف مع التغير. يتحصل على منصب عمل آخر إذا كان يرغب في ذلك أو تم تسريحه²⁸. كما عرف التشغيل بأنه كافة عمليات التأثير التي يحدثه الإنسان من نشاط بدني أو جسدي يشغلها وقته لقاء أجر"(29).

من أجل ضبط وتنظيم سوق العمل، تقوم الأجهزة الحكومية بوضع سياسات للتشغيل، تهدف وتسعى من وراءها إلى التقليل من حدة البطالة، وذلك بإشراك كافة الفاعلين في سوق العمل من خلال الأطر القانونية والمؤسسية.

1-1 تعريف سياسة التشغيل : تتكون سياسة التشغيل من كلمتين هما " سياسة "وهي تعني مجموعة من الاجراءات الإدارية وكذا التدابير التنظيمية، و"التشغيل "والذي يعني كافة المجهودات الفكرية أو الجسدية التي يبذلها الإنسان لقاء أجر معين. هذا وقد تعددت تعاريف سياسة التشغيل وذلك على النحو التالي:

²⁶ رواب عمار وغربي صباح ، التكوين المهني والتشغيل في الجزائر . الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية .بسكرة، 2011 ، ص73

²⁷ ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للإقتصاد من خلال حالة الجزائر . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010 ، ص32

²⁸ رواب عمار وغربي صلاح ، مرجع سبق ذكره ، ص66

²⁹ Encyclopaedia universalisa , corpus8.paris France 2002 , p 186

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) سياسية التشغيل على أنها "مجلد الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان، وكذا تكيف اليد العاملة مع احتياجات الإنسان"⁽³⁰⁾.

في حين عرفها المكتب الدولي للعمل (BIT) على أنها رؤية وإطار متفق عليه ومتناسق، يربط جميع التدخلات في جانب التشغيل مع جميع الأطراف أصحاب المصلحة، وبالتالي فهي تشير إلى مجموعة من التدخلات المتعددة والتي يراد من خلالها تحقيق الأهداف الكمية والنوعية للشغل في بلد معين"⁽³¹⁾.

وعلى نطاق أوسع فقد عرفها كل من J.Gautié & J.Barbier على أنها تشمل جميع التدخلات الحكومية في سوق العمل، لتصحيح أي اختلالات أو لتخفيف الآثار المترتبة عليها"⁽³²⁾.

كما تعرف على أنها السياسة التي تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة، وتنمية فرص العمل : كما تعرف أيضا على أنها مع تحقيق نموا متناسقا في مختلف القطاعات والمناطق"⁽³³⁾.

وعليه وبناء على ما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل لسياسة التشغيل على أنها مجلد من الميكانيزمات والتدابير و الاستراتيجيات التي تضعها الدولة بمختلف مؤسساتها من أجل التنمية الاقتصادية و الزراعية و الاجتماعية و تطوير خاص الاقتصاد الدولة و ايضا احتواء اليد العاملة و ضبط سوق العمل ، و اثراء فرص العمل بصفة مستمرة من اجل احتواء الشباب .

أنواع سياسات التشغيل : هناك عدة تقسيمات لسياسة التشغيل، لكن الشائع منها نوعان وهما:
سياسة تشجيع عمليات التشغيل سياسة التشغيل النشطة أو الإيجابية :وهي عبارة عن كل الإجراءات والتدابير التي تعمل بشكل مباشر على الحفاظ على مستوى العمالة الموجودة، أو على خلق مناصب شغل جديدة مع إمكانية تعزيزها من خلال تحسين قابلية التوظيف لدى

³⁰ عبد الرزاق مولاي لخضر، تقييم أداء سياسة التشغيل في الجزائر ، مجلة الباحث، العدد 10 ، جامعة ورقلة، الجزائر ، سنة 2012 ، ص 19

³¹ Departement des politiques de l'emploi (BIT), **Guide pour les formulations des politiques nationales de l'emploi** Genève, Suisse, 2012,p :15.

³² مجلة مرجع سبق ذكره

³³ زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الإدارية، الطبعة الثانية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، 1994 ، ص :

الباحثين عن العمل، وعلى تكييف اليد العاملة حسب جملة من السياسات التي تراعي حاجيات الاقتصاد"⁽³⁴⁾.

وفق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تندرج ضمن هذه السياسة مجموعة من الاجراءات والأجهزة وهي :

- المصالح العمومية للتشغيل، التكوين المهني، التناوب على الوظائف وتقسيم العمل، حوافز العمل التشغيل المحمي وإعادة التأهيل، خلق فرص عمل مباشرة، تقديم إعانات لخلق المؤسسات.

سياسة التراجع عن التشغيل وتحديد الفئة النشطة سياسة التشغيل السلبية: تعمل هذه السياسة حسب حالة سوق العمل، وهي تسعى للتخفيف من الآثار التي تولدها اختلالات سوق العمل، وذلك من خلال توفير الإعانة الاجتماعية، أو المحاولة للحد من الفئة النشطة، حسب منظمة (OCDE) تضم هذه السياسة إجرائين وهما: منح تعويضات البطالة وكذا التقاعد النسبي"⁽³⁵⁾

وعليه وبناء على ما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل لسياسة التشغيل على أنها مجمل من الميكانيزمات والتدابير و الاستراتيجيات التي تضعها الدولة بمختلف مؤسساتها من أجل التنمية الاقتصادية و الزراعية و الاجتماعية و تطوير خاص الاقتصاد الدولة و ايضا احتواء اليد العاملة و ضبط سوق العمل ، و اثراء فرص العمل بصفة مستمرة من اجل احتواء الشباب

المطالب الثاني: أنواع سياسة التشغيل

للتشغيل أنواع متعددة منها:

***التشغيل المباشر:** ويعني قيام المنشآت بشغل الوظائف الحالية مباشرة دون الالتجاء إلى مكتب التوظيف للترشح لهذه الوظائف.

***التشغيل المؤقت:** احد أشكال الاستخدام المؤقت يلحق بمقتضاه العامل لمدة محددة كان يشتغل خلال فصل الصيف ليحل محل العمال المتغيبين في الإجازات السنوية أو يشتغل

³⁴ رشيد شباح، ميزانية الدولة و اشكالية التشغيل في الجزائر، رسالة ماجستير ، تخصص تسير المالية العامة ، كلية العلوم التجارية ، جامعة تلمسان ، سنة 2011-2012 ، ص 104.

³⁵ مجلة مرجع سبق ذكره المرجع نفسه ، نفس الصفحة .

بموجب عقد يربط بينه و بين الهيئة المستخدمة"(36) .

المطلب 03 -أهداف وأسس سياسة التشغيل:

3-1- أهداف سياسة التشغيل :

يمكن حصر أهم الأهداف لسياسية التشغيل في:

- زيادة حجم الناتج القومي ورفع مستوى الفعالية الصناعية والاقتصادية .
- رفع مستوى معيشة الشعب عن طريق زيادة الدخل للأفراد.
- توفير فرص العمل لكل فرد من أفراد القوة العاملة المتاحة الراغبة في العمل من أجل الكسب.
- توفير فرص العمل لكل فرد من أفراد القوة العاملة الراغبة في العمل والباحثة عنه.
- توفير حرية اختيار العمل لكل فرد من أفراد القوة العاملة الراغبة في العمل والباحثة عنه.
- استقرار العمل و يقصد به دوام استخدام العامل في عمله و تقليص التغيرات التي تحدث الى أدنى حد ممكن عن طريق حماية العامل من الفعل التعسفي.
- تنظيم علاقات العمل من خلال الإطار القانوني و التشريعي الذي تحده مراسيم و تشريعات العمل.
- تهدف سياسة التشغيل عموما إلى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها توفير فرص العمل، وذلك من خلال القيام بعملية للتخطيط قصد تحديد الاحتياجات الكمية والنوعية لليد العاملة.
- تكوين وإعداد القوى العاملة، أي تنمية مهاراتها وقدراتها، مع تنظيم أساليب وأوقات إدخال التحسينات التقنية بحيث لا تؤثر على القوى العاملة؛خلق مناصب عمل أكثر إنتاجية، بما يسمح بالاستخدام الكفئات العمال، مما يضمن زيادة في حجم الناتج الوطني وكذا الرفع من مستوى المعيشة؛ توفير حرية اختيار العمل لكل فرد من أفراد القوى العاملة الراغبة في العمل والباحثة عنه؛ تنظيم علاقات العمل من خلال الأطر القانونية والتشريعية، التي تحددها قوانين العمل لكل دولة"(37) .

³⁶ رواب عمار وغربي صباح، مرجع سبق ذكره. ص 67

³⁷ عمار رواب، صباح غربي، التكوين المهني والتشغيل في الجزائر ، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 5 جامعة الشلف، الجزائر 2011 ، ص7 :

- تهدف سياسة التشغيل عموماً إلى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها توفير فرص العمل، وذلك من خلال القيام بعملية للتخطيط قصد تحديد الاحتياجات الكمية والنوعية لليد العاملة؛
- تكوين وإعداد القوى العاملة، أي تنمية مهاراتها وقدراتها، مع تنظيم أساليب وأوقات إدخال التحسينات التقنية بحيث لا تؤثر على القوى العاملة؛ خلق مناصب عمل أكثر إنتاجية، بما يسمح بالاستخدام الكفئات العمال، مما يضمن زيادة في حجم الناتج الوطني وكذا الرفع من مستوى المعيشة؛ توفير حرية اختيار العمل لكل فرد من أفراد القوى العاملة الراغبة في العمل والباحثة عنه؛ تنظيم علاقات العمل من خلال الأطر القانونية والتشريعية، التي تحددها قوانين العمل لكل دولة" (38) .

تهدف سياسة التشغيل عموماً إلى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها توفير فرص العمل، وذلك من خلال القيام بعملية للتخطيط قصد تحديد الاحتياجات الكمية والنوعية لليد العاملة؛ تكوين وإعداد القوى العاملة، أي تنمية مهاراتها وقدراتها، مع تنظيم أساليب وأوقات إدخال التحسينات التقنية بحيث لا تؤثر على القوى العاملة؛ خلق مناصب عمل أكثر إنتاجية، بما يسمح بالاستخدام الكفئات العمال، مما يضمن زيادة في حجم الناتج الوطني وكذا الرفع من مستوى المعيشة؛ توفير حرية اختيار العمل لكل فرد من أفراد القوى العاملة الراغبة في العمل والباحثة عنه؛ تنظيم علاقات العمل من خلال الأطر القانونية والتشريعية، التي تحددها قوانين العمل لكل دولة" (39) .

3-2- أسس وأهداف سياسة التشغيل

يمكن إجمال أسس التشغيل فيما يلي:

- أ - **التشغيل الكامل:** ويقصد به توفير فرص العمل لجميع الأفراد و الأشخاص في العمر الإنتاجي و القادرين على العمل و الراغبين فيه و الذين لا عمل لهم" (40) .
- كما عرف التشغيل الكامل بأنه يعني مفهومه الواسع، استعمال الكامل لكل عوامل الإنتاج و التي من بينها طبعاً العمل" (41) ، و قد تم تبني التشغيل الكامل في الجزائر بموجب

³⁸ عمار رواب، صباح غربي، التكوين المهني والتشغيل في الجزائر ، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 5 جامعة الشلف، الجزائر 2011 ، ص 7 :

³⁹ المرجع نفسه، نفس الصفحة

⁴⁰ رواب عمار ، غربي صباح، مرجع سبق ذكره ، ص 68 .

التوصية 122 التي اتخذها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في 17-07-1964 و التي اعتبرته هدفا أساسيا حيث نصت التوصية على ما يلي:
توفير العمل لكل العمال المتاحين الذين يبحثون عن عمل ..

ب- التشغيل الإنتاجي:

لقد قرر الميثاق الوطني 1986 مايلي :

أن الهدف هو توفير مناصب عمل منتجة تفيد التنمية الاقتصادية و الاجتماعية فائدة ملموسة و لا يتعلق الأمر بإحداث مناصب عمل بمجرد التشغيل و العمل المنتج هو أساس عملية التنمية الاقتصادية إذ انه يؤدي إلى زيادة الثروة المالية للمجتمع وارتفاع مستوى المعيشة فيه ومن هنا جاء التركيز على ضرورة توجيه التشغيل نحو الأعمال المنتجة وهذا ما تتبناه أيضا مؤتمر منظمة العمل الدولية في 17 جوان 1964 أن تكون الأعمال المتوفرة أعمال منتجة بقدر الأماكن"(42) .

ج- التشغيل المستمد من حرية الاختيار:

يتعلق بحرية الإنسان في اختيار العمل الذي يؤديه بدون إرغام وقد تم الاتفاق عليه من قبل الهيئات العالمية في ضوء الهدف الأساسي الذي يقرر: أن لجميع البشر بعض النظر عن الجنس أو العقيدة أو النوع الحق في العمل نحو تنمية رفاهيتهم المادية و الروحية بحرية وكرامة في ظل اقتصادي وفرص متساوية"(43).

المطلب الرابع: الابعاد الرئيسية لسياسة التشغيل

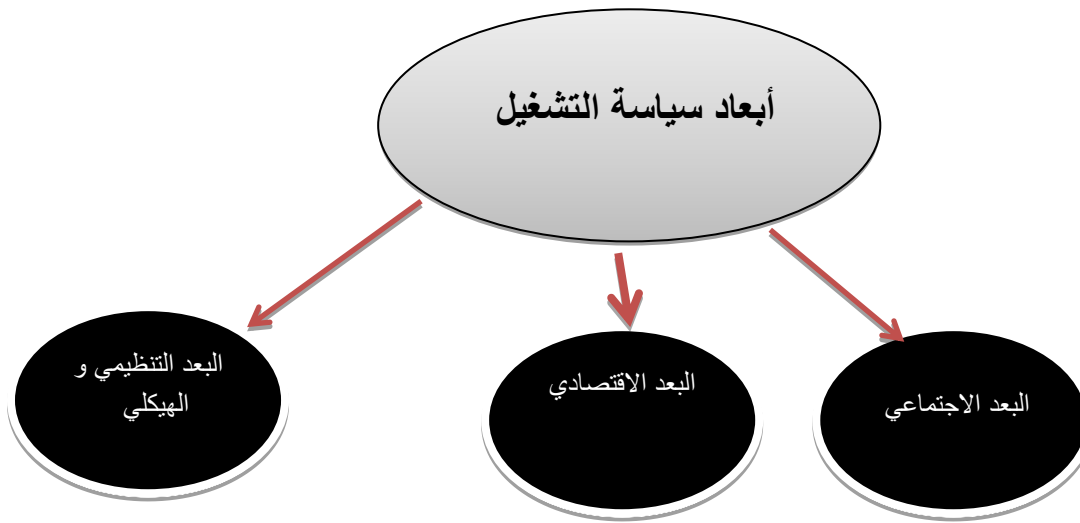
لسياسة التشغيل أبعاد متعددة الجوانب، منها ما هو اجتماعي، ومنها ما هو اقتصادي، وما يتعلق بالجانب التنظيمي والهيكل، وما إلى ذلك من الجوانب الأخرى، يمكن إبرازها من خلال الشكل الموالي:

⁴¹ jacques généreux , introduction à la politique économique , 3eme édition de seuil , pris 1990 , p 90

⁴² رواب عمار ، غربي صباح، مرجع سبق ذكره ، ص69

⁴³ المرجع نفسه ، نفس الصفحة .

الشكل رقم 01: الأبعاد الرئيسية لسياسات التشغيل



المصدر: "(44)"

1-1- البعد الاجتماعي: يركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن ظاهرة البطالة لاسيما بالنسبة للشباب عامة، وذوي المؤهلات الجامعية والمتوسطة خاصة، والعمل على توفير الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع، وابعادهم عن كل ما يجعلهم عرضة لليأس والتهميش والإقصاء"(45)

1-2- البعد الاقتصادي: يركز على ضرورة استثمار القدرات البشرية، أي رأس المال البشري ويقصد به القدرات الإنتاجية للأفراد سواء الموروثة أو المكتسبة، لاسيما المؤهلة منها في خلق الثروة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات و قطاعات النشاط سواء منها العامة أو الخاصة بما يسمح بإحداث تنمية اقتصادية

واجتماعية مستدامة للبلاد، وتطوير أنماط الإنتاج، وتحسين النوعية والمردودية ومنافسة المنتج الأجنبي، وربح المعركة التكنولوجية السريعة التطور"(46).

⁴⁴ زواويد لزهاري، بونقاب مختار، طواهر عبد الجليل، سياسات التشغيل في الجزائر (قراءة تقييمية لبرامج الإصلاح)، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين، العدد 02، جوان 2018، ص 46

⁴⁵ مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2008، ص 16

⁴⁶ زواويد لزهاري، بونقاب مختار، طواهر عبد الجليل، سياسات التشغيل في الجزائر (قراءة تقييمية لبرامج الإصلاح)، مرجع سبق ذكره ص 46

1-3-البعد التنظيمي والهيكل: يقصد به مشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية، خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستدامة و وضع السياسات الخاصة بالتشغيل و تنفيذها، والتي تبدأ من المستوى المكاني المحلي، أي مستوى التجمعات السكانية سواء كانت مدنا أم قرى" (47).

2-سياسات التشغيل والوساطة المؤسسية في ظل اقتصاد السوق

2-1-مفهوم سوق العمل

يلاحظ في مختلف التجارب استعمال مفردتي **سوق العمل** و**سوق التشغيل** مع تحميلهما في أغلب الأحيان معنى واحدا، في حين أنهما مختلفان. **سوق العمل** نظريا وبالمعنى التقليدي هي سوق ككل الأسواق باعتبارها قد توفر المقومات الأساسية

للسوق: **العرض والطلب والسعر**. وبهذه المفردات فهي تخضع ككل الأسواق إلى العرض والطلب وآلية التعديل بينهما هو السعر، إلا أنه نظرا لتطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة خاصة في بروز ظواهر جديدة كانهدام التوازن بين عارضي العمل وطالبيه والبطالة المتنامية" (48)

سياسات التشغيل النشيطة والسلبية

هناك نوعين من سياسات التشغيل حسب مدى ديناميكية سوق العمل وقدرته على استيعاب القوى العاملة العاطلة من خلال خلق مناصب الشغل، ويتعلق الأمر بسياسة التشغيل النشيطة أو الفعالة – سياسة ترقية التشغيل - وسياسة التشغيل السلبية أو الخاملة – سياسة محاربة البطالة .

2-2-1-سياسات التشغيل النشيطة: تتضمن سياسة التشغيل مجموع التدابير التي تسهل توظيف المزيد من العمالة من طرف المؤسسات، حيث تتوجه هذه التدابير بشكل خاص نحو ترقية سوق العمل بشكل تجعله يستجيب إلى الظروف التي تعيشها هذه المؤسسات . وعلى هذا الأساس، تتميز سياسات التشغيل غالبا بكونها سياسات ذات طابع هيكلي لأنها تستهدف نزع العراقيل التي تحول دون تحقيق مستوى التشغيل المأمول من طرف المؤسسات . لذلك تعتبر سياسات طويلة المدى لأنها لا ترمي إلى توظيف العاطلين في

⁴⁷ ماجدة أبو زنت، عثمان غنيم، التنمية المستدامة : دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى، مجلة المنارة، المجلد 12، العدد 01 ، سنة 2006 ص 166 :

⁴⁸ زواويد لزهارى ، بونقاب مختار، طواهر عبد الجليل، سياسات التشغيل في الجزائر(قراءة تقييمية لبرامج الإصلاح)، مرجع سبق ذكره ، ص 46

اللحظة الراهنة ولكنها ترمي إلى تهيئة الاقتصاد لتوظيف المزيد من العمالة في المستقبل نتيجة دخول أعداد إضافية إلى سوق العمل. وبالتالي فإن سياسات التشغيل تهدف أساسا إلى زيادة ديناميكية هذه السوق عبر مختلف التدابير سواء كانت ذات طابع اقتصادي بحت أو مؤسسي أو غير ذلك. ولذلك يمكن اعتبار هذه السياسة بأنها سياسة نشطة تسمح للاقتصاد بخلق مناصب عمل جديدة وفق معايير اقتصادية" (49).

2-2-3- سياسات التشغيل السلبية: بالمقابل، عندما نتحدث عن سياسات التشغيل السلبية أو الخاملة فإننا نضع أنفسنا في سياق اجتماعي للعملية. حيث تتم العملية بمحاولة توظيف أكبر عدد من العمالة، بغض النظر عن الظروف التي تمر بها المؤسسات. يتمثل مقياس النجاح هنا في عدد العمال الذين تم النجاح في توظيفهم. في هذا السياق، لا يمثل الأفق الاقتصادي للمؤسسات بالضرورة أهمية كبرى. وبالتالي لا تؤدي شروط سوق العمل دورا حاسما في عملية التوظيف. حيث تعتمد هذه الأخيرة على حزمة المحفزات المباشرة وغير المباشرة التي تقدمها السلطات العمومية. ولذلك

تندرج هذه السياسة ضمن منظور الفترة القصيرة، أين يتمثل الهم الأساسي للسلطات العمومية في امتصاص أكبر قدر من القوى العاطلة. ويتنافى منطق هذه السياسة مع وجود أية ديناميكية في سوق العمل. لهذا يمكن اعتبار سياسات الحد من البطالة سياسات سلبية طالما أنها تستهدف امتصاص البطالة الموجودة والرجوع بها إلى مستويات يمكن تحملها، ودون أن يصل طموحها إلى غاية زيادة مستوى الطلب على العمل في الاقتصاد (خلق مناصب شغل). كما يمكن الإشارة في الأخير إلى أن هذا المنطق في مقاربة عملية التشغيل لا يولي أهمية كبيرة لجودة العمل لاسيما من زاوية الدخل" (50).

المبحث الثاني: انعكاسات وفعالية سياسة التشغيل بالجزائر

المطلب الأول: القانونية و التنظيمية لسياسة التشغيل و آلية تنفيذها

⁴⁹ زاوويد لزهاري ، بونقاب مختار، طواهير عبد الجليل، سياسات التشغيل في الجزائر (قراءة تقييمية لبرامج

الإصلاح)، مرجع سبق ذكره ، ص 47

⁵⁰ زاوويد لزهاري ، بونقاب مختار، طواهير عبد الجليل، سياسات التشغيل في الجزائر (قراءة تقييمية لبرامج

الإصلاح)، مرجع سبق ، ص 48

ان تعدد أبعاد و أهداف سياسة التشغيل في الجزائر ، اقتضى حتمية تأطيرها بمجموعة من النصوص القانونية و التنظيمية التي تضبط عملية تجسيدها ميدانيا الى جانب مجموعة من الآليات و البرامج و المخططات العملية لتطبيقها و تنفيذها .

فبالنسبة الى الاطار القانوني و التنظيمي يصعب حصر مجموعة النصوص القانونية و التنظيمية التي تم وضعها و اصدارها بهدف وضع السياسات التي تضعها السلطات السياسية في مجال التشغيل و محاربة البطالة،الا ان يمكن أن نذكر منها:

- القانون المتعلق بتنصيب العمال و مراقبة التشغيل الذي نص في مادته الثالثة على أن " تضمن الدولة صلاحيات تنظيم في ميدان التشغيل لاسيما في مجال"(51).

- المحافظة على التشغيل و ترقيته

- الدراسات الاستشرافية المتعلقة بالتشغيل .

- المقاييس القانونية و التقنية لتأطير التشغيل و مراقبته .

- أدوات تحليل و تقييم سياسة التشغيل .

- انظمة الاعلام التي تسمح بمعرفة سوق العمل و تطوره .

القانون المتعلق بالتدابير التشجيعية و ترقية الشغل الذي حدد أهدافه في مادته الاولى منه،و التي تتمثل في وضع التدابير التشجيعية لدعم و ترقية التشغيل عن طريق تخفيف الأعباء الاجتماعية لفائدة المستخدمين و تحديد طبيعة و مختلف أشكال المساعدة"(52). المرسوم التنفيذي المحدد لمهام الوكالة الوطنية للتشغيل و تنظيمها التي كلفتها السلطات العمومية بمجموعة من المهام الأساسية في مجال التشغيل و رصد تفاعلات سوق العمل ، يمكن أن نذكر:

- تنظيم معرفة و ضعية السوق الوطنية للتشغيل و اليد العاملة و تطورها و ضمان ذلك .

- تطوير الأدوات و الآليات التي تسمح بتنمية وظيفة رصد سوق العمل و تقييمها.

تشجيع الحركية الجغرافية و المهنية لطالبي العمل و المشاركة مع المؤسسات و الهيئات

المعنية في تطبيق عمليات التحول المهني،أو التكوين التكميلي الخاص بتكيف مؤهلات

طالبي العمل مع متطلبات عروض العمل المتوفرة.

المشاركة في تنظيم و تنفيذ البرامج الخاصة بالتشغيل التي تقررها الدولة و الجماعات

⁵¹ القانون 19-04 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 الجريدة الرسمية ، عدد 83 الصادرة في 26 ديسمبر 2004.ص 14

⁵² القانون 21-06 المؤرخ في 11 ديسمبر 2006، الجريدة الرسمية ، عدد 80، الصادرة 11 ديسمبر 2006.ص 05

المحلية و كل مؤسسة معنية و اعلامها بتسيير البرامج المذكورة و انجازها،و البحث عن كل الفرص التي تسمح بتنصيب العمال الجزائريين في الخارج.

تطوير مناهج تسيير سوق العمل ، و أدوات التدخل على عرض و طلب العمل و تقييسها، و متابعة تطور اليد العاملة الاجنبية بالجزائر في اطار التشريع و التنظيم المتعلقين بتشغيل الأجانب و تنظيم البطاقة الوطنية للعمال الأجانب و تسييرها" (53) .

المرسوم التنفيذي المتعلق بجهاز المساعدة على الاندماج المهني" (54) ،الذي يهدف الى تشجيع الاندماج المهني للشباب طالبي العمل المبتدئين الى جانب تشجيع كافة اشكال النشاط و التدابير الأخرى الرامية الى ترقية الشباب ،لاسيما عبر برامج التكوين و التشغيل و التوظيف، الى جانب العديد من النصوص القانونية الأخرى المتعلقة بتشجيع خلق المقاولات و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،و ذلك المتعلقة ببعض الهيئات و الأجهزة الأخرى الناشطة في مجال التشغيل اما بصفة مباشرة أو غير مباشرة ،كالصندوق الوطني للتأمين على البطالة ،و هيئات التنصيب الخاصة" (55)

المطلب الثاني برامج واليات التشغيل في الجزائر

قامت الحكومة الجزائرية من خلال وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، على وضع استراتيجية لترقية التشغيل ومحاربة البطالة وذلك منذ سنة 2008 ، والتي صيغت بناءا على جملة من الوقائع وكذا التحديات التي واجهت سوق وعالم الشغل .هذا وترمي هذه الاستراتيجية إلى تحقيق الأهداف التالية" (56)

- محاربة البطالة من مقاربة اقتصادية من خلال ترقية اليد العاملة المؤهلة.
- تدعيم ترقية تشغيل الشباب وتحسين نسبة التوظيف بعد فترة الإدماج.
- تنمية روح المبادرة المقاولاتية وكذا دعم الاستثمار الإنتاجي المولد لمناصب عمل.
- العمل على خلق مليوني منصب شغل من خلال برامج التنمية الاقتصادية .

53 المرسوم التنفيذي 06-77 المؤرخ في 18 فيفري 2006،الجريدة الرسمية ،عدد 09 ،الصادرة في 19 افريل 2006.

54 المرسوم التنفيذي 08-126 ،المؤرخ في 19 أفريل 2008،الجريدة الرسمية عدد 22 الصادرة في 30 أفريل 2008 ، ص 03

55 المرسوم التنفيذي 07-123 ،المؤرخ في 24 افريل 2007 ،الجريدة الرسمية ،عدد 28 ،الصادرة في 02 ماي 2007،ص 07

56 نضال يدروج ، سياسة التشغيل في الجزائر بين الأهداف المسطرة و النتائج المحققة ، مرجع سبق ذكره ، ص 15

خفض معدلات البطالة إلى أقل من 10% خلال سنة 2010 ، وأقل من 09% خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2013 .

2-4- الآليات والبرامج المعتمدة على دعم العمل المأجور : وتضم كل من برامج وكالة التنمية الاجتماعية جهاز المساعدة على الإدماج المهني وكذا عقد العمل المدعم.

2-5- برامج وكالة التنمية الاجتماعية هي مؤسسة عمومية تتمتع بالاستقلالية المالية، أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-232 المؤرخ في 29 جويلية 1996 ، وقد حدد قانونها الأساسي محاربة الفقر والتهميش كأحد أهم أهدافها الرئيسية، تشرف هذه الوكالة على مجموعة من البرامج منها ما هي موجهة للأفراد ومنها ما هي موجهة في شكل مشاريع تنموية⁽⁵⁷⁾

وتضم هذه الوكالة برنامجين هما:

أ-برامج الدعم والمساعدة الاجتماعية : وهي تضم جهاز الشبكة الاجتماعية الذي يحتوي على المنحة الجزافية للتضامن (AFS)، وكذا منحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة (IAIG) ، بالإضافة الي برنامج الخلايا الجوارية⁽⁵⁸⁾.

ب-برنامج التشغيل والإدماج:

ويشمل برنامج عقود ماقبل التشغيل (CPE)، برنامج الشغل المأجورة ذات المبادرة المحلية (ESIL)، وبرنامج أشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة (TUP-HIMO)، حيث تشرف المديريات الولائية للتشغيل التي أنشأت بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 50-02 المؤرخ في 22 جانفي 2002 على تسيير هذه البرامج⁽⁵⁹⁾.

2-6-جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP): أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 126-08 المؤرخ في 19 أفريل 2008 وهو يسير من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)، بالتنسيق مع مديريات التشغيل الولائية أهم أهداف هذا الجهاز هو التشجيع على الإدماج المهني للشباب طالبي العمل المبتدئين، وتشجيع كافة أشكال النشاط والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لاسيما عبر برامج التكوين،

⁵⁷ رشيد شباح ، ميزانية الدولة واشكالية التشغيل في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ، ص 142

⁵⁸ المرجع نفسه ، ص 143

⁵⁹ نضال يدروج ، سياسة التشغيل في الجزائر بين الأهداف المسطرة و النتائج المحققة ، سبق ذكره. ص 14

التشغيل والإدماج حيث تستفيد المؤسسات التي تقوم بتوظيف الشباب في إطار هذا الجهاز من التكفل التام بالأجرة الشهرية وكذا اشتراكات الضمان الاجتماعي، وهذا لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد في القطاع الاقتصادي ثلاث سنوات قابلة للتجديد في القطاع الإداري⁽⁶⁰⁾. ويتضمن هذا الجهاز ثلاثة عقود إدماج، تبرم بين المصالح التابعة للإدارة المكلفة بالتشغيل والمستخدم، أو بين الهيئة المكونة والمستفيد وهي:

- عقود إدماج حاملي الشهادات (CID)

- عقود الإدماج المهني (CIP)

- عقود تكوين/إدماج (CFI).

2-7- عقد العمل المدعم (CTA):

وهو إجراء جديد يضاف إلى جهاز المساعدة على الإدماج المهني، يقوم على أساس تشغيل الشباب طالبي عمل مبتدئين، سواء بصفة مباشرة أو بعد انقضاء فترة الإدماج، أين تستفيد المؤسسات التي تقوم بتشغيل الشباب في إطار هذا العقد من مساهمة الدولة في أجرة المنصب، كما تستفيد من إعانات جبائية وتخفيضات على حصة اشتراك المستخدم في صندوق الضمان الاجتماعي من 25% إلى 50% وقد تصل إلى نسبة 2.5% بالنسبة لولايات الهضاب العليا والجنوب، وهذا لمدة 03 سنوات⁽⁶¹⁾.

المطلب الثالث : تحديات و معوقات سياسة التشغيل في الجزائر:

تواجه سياسة التشغيل في الجزائر العديد من التحديات والمعوقات لاسيما فيما يخص جانب تشغيل الشباب، وذلك باعتبار أن هذه الشريحة تشكل أكثر من ثلثي المجتمع، الأمر الذي يصعب من مهمة الهيآت المكلفة بمعالجة هذه القضية. وعموما يمكن حصر أهم التحديات والمعوقات التي تقف أمام سياسة التشغيل في الجزائر في النقاط التالية:

1- ضعف إنتاجية العمل وذلك بسبب الاعتماد الكبير والمفرط على القطاع العام في عمليتي الإنتاج والتوظيف، مما قد يسبب البطالة المقنعة.

2- ضعف وعدم تكيف برامج وآليات التكوين والتعليم في الجزائر مع سوق العمل ومتطلباته، وهذا ما يجعل المتخرجين من الجامعات ومراكز التكوين المهني عرضة للبطالة الحتمية؛ اعتماد سياسة التشغيل في الجزائر .

⁶⁰ المرجع نفسه ، ص 16

⁶¹ المرسوم التنفيذي رقم 71-10، الجريدة الرسمية ، العدد 09، الجزائر ، 03 فيفري 2010 ، ص 06

3- اعتماد شبه كلي على القطاع العام، وذلك بسبب ضعف مساهمة القطاع الخاص والذي يعتبر المستوعب الأكبر للعمالة في اقتصاد أي بلد، وهذا ما ترتب عنه خلق البطالة المقنعة في القطاع العمومي.

4- رغم أن معدلات البطالة استقرت في حدود 10% سنة 2016 ، غير أنها لاتزال منتشرة في أوساط الشباب، ولإقلال منها يتعين على الحكومة تركيز جهودها لرفع معدلات النمو الاقتصادي وذلك من خلال وضع استراتيجية لتحسين مناخ الأعمال، تخفيض القيود على الاستثمار الأجنبي، وكذا تشجيع القطاع الخاص.

5- عدم الانسجام والتناسق بين مختلف الأجهزة القائمة على مكافحة البطالة ودعم التشغيل، مما أدى إلى ضعف أدائها وبالتالي فشلها في الإقلال من البطالة وذلك بالرغم من حجم الجهود المبذولة وكذا مقدار الأغلفة المالية التي تم رصدها في إطار هذا المسعى." (62).

ان حالة الجزائر لا تختلف من حيث مشكل التشغيل و ارتفاع حدة البطالة عن الدول النامية الأخرى ففي إطار تجسيد و تنفيذ سياسة التشغيل ،لاسيما في مجال تشغيل الشباب تواجه العديد من التحديات و المعوقات نذكر منها:

• العمل غير المنظم الذي يعتبر البديل الحتمي للعديد من الشباب القادم الى سوق العمل، امام ضعف بل ندرة فرص العمل في المؤسسات المنظمة، هذا النوع من العمل يشكل بؤر استغلال للعديد من الشباب الذي عادة ما يكون الأكثر عرضة لهذا الاستغلال سواءا في مجال ظروف العمل أو في الأجور أو مختلف الحقوق الفردية و الجماعية للعامل في غياب أو ضعف الهئات الرقابية من جهة ، و في ظل التوسع في تطبيق فكرة مرونة العمل ،و العمل المؤقت من جهة اخرى ،حيث ارتفعت ممارسات العقود محددة المدة في الجزائر و لازال مستمرا في الارتفاع الى الآن لاسيما امام غياب الرقابة أحيانا و ضعفها أحيانا اخرى" (63).

• عدم التحكم في الآليات القانونية و الاجتماعية و الاقتصادية التي شرعت الدولة في تنصيبها قصد معالجة البطالة ،و لاسيما تلك التي كلفت بتنظيم و تأطير سوق العمل التي تفتقر لوسائل التقويم و القياس الاحصائي الكافية حول حقيقة البطالة في أوساط الشباب الى

62 نضال يدروج ، سياسة التشغيل في الجزائر بين الأهداف المسطرة و النتائج المحققة ، مرجع سبق ذكره ، ص 18

63 احمية سليمان ،السياسة العامة في التشغيل و مكافحة البطالة في الجزائر ،منشورات جامعة الطاهر مولاي سعيدة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،أفريل 2009،ص 02

جانب عدم الانسجام و التناسق بين الأجهزة القائمة على مكافحة البطالة ،مما يعرقل نجاح التجارب العديدة و الجهود المعتبرة التي تم القيام بها للحد من تزايد حدة هذه الظاهرة .

عدم تكييف الانظمة و برامج التعليم و التكوين العالي و المتوسط بما يناسب الاحتياجات التي يطلبها سوق مما يعني تكوين مزيدا من الاطارات و العمال الذين سوف لن يجدوا مناصب عمل تناسب تكوينهم مما يجعلهم عرضة للبطالة الحتمية عند تخرجهم و ذلك لعدم التنسيق و التعاون بين هذه المكاتب و المؤسسات الهادفة الى توفير مناصب الشغل للشرائح البطالة من جهة و مؤسسات التكوين العليا و المتوسطة المتخصصة منها و العامة من جهة ثانية و المؤسسات المستخدمة من جهة ثالثة حيث لا يتوفر معظم هذه البلدان على مجالس تنسيق مشتركة بين جميع هذه المؤسسات للعمل على ضمان فاعلية الجهود المالية و الادارية لضمان توفير مناصب العمل لجل المتخرجيين من المعاهد و الجامعات و مؤسسات التكوين المهني"(64).

ملخص الفصل الثاني :

-يتضح لنا من خلال ماقدمناه في هذا الفصل ان ما اصبح يميز سوق الشغل في الجزائر هو انتشار ظاهرة البطالة ،وتوجه نسبة معتبرة من الجزائريين نحو النشاط الغير رسمي . فلم تكن معدلات البطالة تتجه نحو الانخفاض او الاستقرار عند مستويات منخفضة الا في بداية الالفية الثالثة سنة (2004 بنسبة قدرت ب 17,7 بالمئة)،ويمكننا استخلاص وضعية سوق العمل في النقاط التالية :

-ان العمالة الجزائرية المشتغلة تعتمد بشكل كبير على الفئات الشبانية التي لا تتعدى 35 سنة

-هناك اختلال في توزيع القوى العاملة المشتغلة ،حيث نجد ان نسبة كبيرة من العمالة تتركز في القطاع الغير انتاجي (الخدمات)

64 احمية سليمان ،السياسة العامة في التشغيل و مكافحة البطالة في الجزائر، مرجع سبق ذكره ، ص 02

- انخفاض نسبة العمال الاجراءء الدائمين ،مع تزايد النشاطات الغير رسمية
- تقاربت معدلات البطالة بين مختلف الفئات العمرية للقوى العاملة ،حيث نجد نسبتها الكبيرة عند الشباب
- تفاوت معدلات البطالة بين مختلف المناطق ،حيث تتركز في الوسط الريفي .
- طول مدة البطالة مع ارتفاعها في الوسط النسوي

الفصل- الثالث: المنتهجة الثالث سياسة الدعم من طرف الوكالات والقروض المصغرة بالجزائر

مقدمة :

-سعت الجزائر من خلال المخططات التنموية الجديدة التي تبنتها وشرعت في تمويلها وانجازها منذ سنة 2001 الى تحقيق نوع من الإنعاش الاقتصادي ،وذلك لتدارك التاخر الذي في التنمية الناتج عن الازمة الاقتصادية والمالية والسياسية والأمنية التي مرت بها ،وذلك لبعث لبعث الاستثمار والنمو الاقتصادي من جديد ،اذ هناك اجماع حول ضرورة الاستثمارات العامة لفاعليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية المتكاملة في اطار هذه البرامج التي تم وضع مجموعة من الهياكل والأجهزة التي تسعى الى تحقيق ودعم الأهداف التنموية وخاصة مايتعلق بالتشغيل والقضاء على مشكل البطالة والفقر

-ومن بين هذه الوكالات :الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

-الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة اونجام وهي موضوع دراستنا الميدانية وسنتعرف عليها اكثر من خلال هذا الفصل والدراسة الميدانية

-بالإضافة الى الوكالات والبرامج الأخرى التي سنذكرها في هذا الفصل

المبحث الاول ماهية الدعم وانواعه

لغويا: يُعرف الدعم " خلال " بأنه: " المال المدفوع من طرف الحكومة أو منظمة من أجل خفض كلفة الخدمات أو إنتاج المنتجات ، " (65) .

اصطلاحا: يعتبر دعما الاجراء الحكومي الذي بمقتضاه يتم منح مزايا مالية للمنتجين أو المستهلكين يترتب عليه زيادة في دخولهم أو خفض لتكاليفهم . " (66) فيقتضي الدعم صرف الحكومة (أو الهيئات التابعة لها) لقيمة مالية من م زنيته العمومية لصالح المستهلك أو المنتج، أو تخليها عن تحصيل مداخيل جبائية مستحقة. يكتسي موضوع الدعم أهمية بالغة خاصة في مجال العلاقات التجارية والاقتصادية الدولية. حيث تم التطرق له لأول مرة في الاتفاق العام للتعريفات والتجارة، (General Agreement on Tariffs and Trade, 1947) غير أن هذا المصطلح بقي غير واضح المعالم لغاية سنة 1994 ، التي شهدت ميلاد الاتفاق حول الدعم والتدابير التعويضية" (67) فحسب هذا الاتفاق يعتبر الدعم موجودا إذا:

كانت هناك مساهمة مالية من حكومة أو أي هيئة عمومية في إقليم الدولة العضو، أي عندما:

- تتضمن ممارسة الحكومة تحويل مباشر لأموال (مثل: المنح، القروض، وشراء أسهم)، أو إمكانية وجود تحويل مباشر للأموال أو الخصوم (مثل ضمانات القروض)، تتنازل الحكومة عن إيرادات حكومية مستحقة و/أو تترك تحصيلها (مثل الحوافز الجبائية).
- تقدم الحكومة سلعاً أو خدمات، غير البنية الأساسية، أو شراء السلع.
- تقدم الحكومة مدفوعات إلى آلية تمويل أو تعهد إلى هيئة خاصة أو توجهها لتنفيذ مهمة أو أكثر من المهام المبينة في النقاط الثلاث المشار إليها أعلاه.

⁶⁵ الحاج بن شاعة ، آليات الدعم الحكومي في الجزائر ودورها في التنويع الاقتصادي ، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 09، عدد 01 جوان 2021 ، الجزائر، ص 754

⁶⁶ Cox, A. Overview of Approaches for Assessing Subsidies. In OECD, Subsidy reform and sustainable development: economic, environmental and social aspects (pp. 25-39). Paris: OECD Publishing. 2006

⁶⁷ الحاج بن شاعة ، آليات الدعم الحكومي في الجزائر ودورها في التنويع الاقتصادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 755

أو يوجد أي شكل من دعم الدخل أو الأسعار بمعنى المادة السادسة عشر من اتفاقية جات " 1994 " GATT.

المطلب الثاني: انواع و اشكال الدعم

يمكن تقسيم أنواع الدعم على النحو التالي :دعم للطلب، ودعم للعرض:

أ-دعم الطلب أو دعم الاستهلاك " Consumption subsidy "

وهو الدعم الذي تقدمه الحكومة للمستهلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة من أجل تحسين قدرته الشرائية لإقتناء مجموعة من السلع والخدمات الاستهلاكية.

ب - دعم العرض " offer subsidy "

ويشمل ذلك على الأخص :دعم الإنتاج " Production subsidy " ، دعم التصدير " Export subsidy ، دعم التشغيل Employment subsidy "

2-2- أشكال الدعم الحكومي:

يمكن أن يأخذ الدعم الحكومي أشكالا متعددة .من أهمها:

أ-الدعم النقدي " Cash subsidy " وذلك بتقديم مبلغ مالي نقدا من طرف الحكومة للجهة المستفيدة بمعنى هو استفادة من مبلغ مالي يقدم من طرف الحكومة مثل قرض .

ب-امتيازات جبائية " Tax concessions "

يأخذ هذا الدعم شكل تخفيف العبء الضريبي أو شبه الضريبي (كاشتراكات العمال) يستفيد من ذلك عادة القطاعات الناشئة والاستراتيجية، وأرباب العمل الذين يقومون بتوظيف البطالين،

ج- تحمل المخاطر " Assumption of risk "

يأخذ هذا الدعم عادة شكل ضمان القروض ومنح قروض بشروط تفضيلية للجهة المستفيدة، أو تحمل المخاطر التجارية أو السياسية في حالة المعاملات الدولية،

د سياسات الشراء الحكومية: Government purchase policies

يتجسد هذا الدعم بالتزام الدولة بشراء المنتج من المنتج ، وهو شائع خاصة في المنتوجات الفلاحية، حيث تسعى الحكومة من خلاله لتحفيز الإنتاج وتكوين مخزون احتياطي استراتيجي من المواد الغذائية الأساسية، وتفعيل آليات تسمح بضبط التموين والأسعار، و هذا نوع من الدعم يستخدم في القطاع الفلاحي و الزراعي خاصة.

ت- شراء أسهم الشركات في البورصة: " Stock purchases "

قد تعتمد الحكومات بشكل متفاوت الى شراء أسهم بعض الشركات من أجل إبقاء أسعار أسهمها عند مستوى معين.، يتم ذلك خاصة في حالة الأزمات والطوارئ من أجل إبقاء الشركات قائمة وتجنبها الوقوع في الإفلاس. في حالات أخرى تقوم الحكومة بسداد أو شراء ديونها.

2-3- أهداف الدعم الحكومي، وسلبياته:

يعتبر الدعم الحكومي من بين الوسائل التي تلجأ اليها الحكومة من أجل تفادي " فشل الأسواق market failures ، و" الآثار الجانبية" externalities ، بغية تحقيق رفاهية أكبر للمستهلك ونجاعة اقتصادية أمثل، أو لتحقيق هدف فيه مصلحة عامة مشتركة. من أهم هذه الأهداف نجد:

- تخفيض الأسعار والتحكم فيها :خاصة في السلع التي يعرفها تقلبات في السوق الدولية مثل الوقود والسلع واسعة الاستهلاك كتحقيق عرض أكبر للمنتوجات.
- تجنب تراجع بعض القطاعات على المدى الطويل، كتلك التي ينبغي إبقاؤها في حالة نشاط مستمرة مثل الزراعة وتربية الحيوانات وقطاع الصيد
- تحقيق أهداف جيواستراتيجية بدعم الصناعات الاستراتيجية والحيوية.
- غير أنه في أحيان عديدة تحيد إجراءات الدعم عن أهدافها وتتسبب في السلبيات التالية:
- انقطاع التمويل :ذلك أن الأسعار المنخفضة قد تؤدي الى زيادة مفاجئة في الطلب لا يمكن للعارضين تلبيته. كما قد تؤدي زيادة الطلب الى ارتفاع مفاجئ في الأسعار.
- صعوبة قياس فعالية الدعم.
- لجوء الحكومات لزيادة الضرائب من أجل تمويل نفقات الدعم.

المطلب الثالث : آليات الدعم الحكومي في الجزائر :

طبقا لتعريف الدعم المشار إليه أعلاه، يمكن التمييز بين خمسة أنواع رئيسة من الدعم طبقتهما الجزائر منذ الاستقلال:

- دعم أسعار المواد واسعة الاستهلاك
- سداد وشراء ديون الشركات العمومية.

- تسديد الديون البنكية للمتعاملين الاقتصاديين الخواص.

- دعم الأنشطة الإنتاجية من خلال صناديق خاصة.

- التخلي عن تحصيل الضرائب والرسوم للأنشطة الاستثمارية.

باستثناء النوع الأول من الدعم، كانت كل أنواع الدعم موجهة للأعوان الاقتصاديين

(عموميين وخواص) أولمغنيين بإنتاج السلع والخدمات⁽⁶⁸⁾.

2-4-1 سداد وشراء ديون الشركات العمومية:

من أجل أهداف اقتصادية، وعلى الأخص اجتماعية مرتبطة بالحفاظ على مناصب الشغل، أصبح سداد وشراء ديون شركات القطاع العام لدى البنوك تقليدا راسخا في الممارسات الحكومية. فكانت المادة 217 من القانون رقم 59 - 75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري تمنع اشهار افلاس وتصفية الشركات المملوكة للدولة والجماعات المحلية، لغاية تعديلها جزئيا بموجب المرسوم التشريعي رقم 08 - 93 المؤرخ في 25 أبريل. 1993 كان يتم تطهير ديون مؤسسات القطاع العام عبر منح الخزينة العمومية لقروض للشركات العاجزة بموجب المادتين 34 و 35 من قانون المالية لسنة 1970 والتي لم تكن قادرة على تسديدها⁽⁶⁹⁾، تغيرت هذه الممارسة بالتأسيس لأول إطار قانوني لتطهير المؤسسات العمومية بموجب المادة 143 من قانون المالية لسنة 1991 ، والتي أنشأت ما يسمى بـ "صندوق تطهير المؤسسات العمومية"، كما أن المادة 148 من نفس القانون رخصت للخزينة العمومية بإعادة شراء الديون التي تحوزها البنوك و المؤسسات المصرفية على المؤسسات العمومية ، وبموجب المادة 84 من قانون المالية لسنة 2005 أصبحت الاعتمادات المالية المخصصة للتطهير المالي للشركات العمومية يتم إدراجها في قوانين المالية. تم التراجع عن هذا الاجراء بموجب المادة 63 من قانون المالية لسنة 2009 التي رخصت مجددا للخزينة العمومية بإجراء تطهير مالي للمؤسسات والمنشآت العمومية المهددة البنية.

2-4-2 - تسديد الديون البنكية للمتعاملين الاقتصاديين الخواص:

⁶⁸ الحاج بن شاعة ، آليات الدعم الحكومي في الجزائر ودورها في التنويع الاقتصادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 758

⁶⁹ المرجع نفسه ، ص 759

مس ذلك بصفة خاصة فئة الفلاحين طبقا للمادة 37 من قانون المالية التكميلي لسنة 2001 بموجب هذا النص تم منح ترخيص للخزينة العمومية بمعالجة ديون الفلاحين اتجاه الدولة اولنظام المصرفي بهدف تمكين هؤلاء من استرجاع قدراتهم التمويلية الذاتية وقدراتهم على الوفاء.

تتم معالجة هذه الديون (تحمل الديون) بإصدار الخزينة العمومية لسندات لصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بفائدة تقدر ب 6% سنويا لمدة عشرين سنة ابتداء من 02 يناير 2001⁽⁷⁰⁾، لم يتم تحديد أجل لنهاية سريان هذا الإجراء ، مما يمكن الحكومة اللجوء له في أي وقت.

تستفيد العديد من القطاعات من دعم الحكومة في شكل اعانات مالية مباشرة أو قروض بشروط تفضيلية، يتم التكفل بنفقاتها من خلال الصناديق الخاصة المنشأة بواسطة قوانين المالية في شكل حسابات تخصيص خاصة (ح ت خ)تفتح لدى الخزينة العمومية، وتوضع تحت تصرف الوزير المكلف بالقطاع.

المطلب الثالث: مفهوم القروض المصغرة

**تعريف القرض المصغر

*/القرض المصغر هو سلفة يتم تسديدها على مدى 12 الى 60 شهرا أي من سنة الى خمس سنوات موجهة للمشاريع الانتاجية والخدماتية او النشاطات التي لا تتعدى كلفتها 1.000.000 دينار جزائري .والتي تمكن المستفيدين من اقتناء العتاد و المواد الاولية لممارسة النشاط او المهنة التي تقدم بها للوكالة كمشروع لتجسيده ميدانيا والدخول الى عالم الشغل

يرمي القرض المصغر الى تحقيق الادمج الاقتصادي والاجتماعي للفئات المستهدفة .من خلال انشاء أنشطة منتجة للسلع والخدمات .فهو موجه لفئة المواطنين دون دخل .او ذوي دخل غير مستقر .وغير منتظم اضافة الى النساء الماكثات بالبيت

*تصريح رئيس مكتب الاتصال للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(لونجام) بوهران

⁷⁰ المرسوم التنفيذي رقم 75 - 91 المؤرخ في 16 مارس 1991 المحدد لكيفيات سير حساب التخصيص الخاص رقم 302 - 063 بعنوان "صندوق تطهير المؤسسات العمومية

*كشف المدير العام للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر *اونجام* السيد (محمد الهادي عوايجية) ان المؤسسات المستفيدة من قروض اونجام تفوق 800 مؤسسة تنشط على المستوى الوطني في 6 قطاعات .منها اكثر من 250 الف مؤسسة سددت القروض التي استفادت منها في حين تهربت اكثر من 550 مؤسسة عن تسديد القروض سنة 2017

-واوضح المدير العام للوكالة ان امددة تسديد القرض بالنسبة لشراء المواد الاولية تصل الى 36 شهرا مع اعطاء مدة اعفاء من 6 اشهر الى 12 شهرا حتى يسمح للمستفيدين من انتاج كمية تسمح لهم بالتسويق .في حين مدة القروض الثلاثية اطول لان المستفيد لديه 8 سنوات لتسديد القرض البنكي وبعدما يقوم بتسديد القرض الذي تمنحه لاونجام

-وفي معرض حديثه عن مشاكل المستفيدين من الوكالو وكذا العراقي اوضح المتحدث ان التسويق هو اكبر مشكل يؤرق المؤسسات والمستفيدين من المشاريع .ولهذا الغرض يقول المدير العام **وضعنا بوابة الكترونية بصفة مجانية خصصنا فيها جناحا كاملات للتعريف بالمنتجات والسلع والخدمات التي يقوم بها اصحاب المشاريع المستفيدين من الوكالة

-وفي سياق متصل افاد المدير العام ان القيمة التي منحها منذ انطلاقة الفعالية في ماي 2005 تفوق 50مليار دينار .وذلك عبر صيغتين للتمويل منها موجهة لشراء المواد الاولية والتمويل الثلاثي من قبل الوكالات البنوك والمستفيد و المقدر ب 100 مليون سنتيم

-واضاف انه سيتم تمويل اكثر من 65 الف شخص خلال السنة الجارية خلال السنة الجارية وسنعمل على تمويل مايزيد عن 33 الف لاملف في 2018

كما اشار الى ان مدة الاستفادة من هذا التمويل تصل الى شهرين كاقصى تقدير و 21 يوما بالنسبة لشراء المواد الاولية

-واوضح عوايجية ان الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تقوم بمرافقة مايزيد عن 300 الف مستفيد في اطار الخدمات غير المالية التي تقدمها الوكالة والمتمثلة في المرافقة والتكوين في طريقة تسيير المشاريع الصغيرة وكذا المساعدة على تسويق المنتجات

- كما صرح المدير العام ان 165 ملف من المشاريع التني فشلت وفيما يتعلق بهذه الملفات فقد وجهت لصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة وتخص ثلاث بنوك . كما اكد على قيامهم بالمرافقة واعادة جدولة المستفيدين . في حال تاخرهم عن تسديد القروض واجراء دورات تكوينية لهم في فترة محددة لتعزيز قدراتهم .

*واشار المتحدث الى ان وزارة التضامن كانت قد أطلقت الشبكة الوطنية للمستفيدين من جهاز القرض المصغر حسب الافراد والنشاطات. وسترافقها الوكالة حيث ستكون على شكل تعاونيات مهنية حسب الاختصاصات. الهدف منها ابراز انشغالات المستفيدين واصحاب المشاريع وتسويق منتوجاتهم

****برنامج الموعد اليومي 2017-10-12**

المبحث الثاني السياسة المنتهجة من طرف الوكالات لدعم وتشغيل الشباب البطال

المطلب الاول التعريف بوكالات دعم وتشغيل الشباب

*** الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ENGEM) :**

-انشأت هذه الوكالة بموجب قرار اللجنة الحكومية في ديسمبر 2003، حيث يعتبر القرض المصغر من بين الاليات التي اتخذتها الدولة لحل مشاكل البطالة ،فهو بذلك موجه الى الفئة البطالة ، وعليه يمكننا القول ان من خلال هذا الطرح ان الدولة تمويل المشاريع التي تحمل طابع المؤسسات المصغرة وذلك من اجل التقليل من نسبة البطالة .

--أوضح لنا مدير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر اونجام بوهرا من خلال المقابلة التي اجريناها معه للتعريف بالوكالة والقرض المصغر فقال ان جهاز القرض المصغر يمكن الشباب البطال الوافدين الى الوكالة من انشاء وشراء المواد الأولية لغرض ممارسة نشاط او حرفة حسب المؤهل او الدبلوم المحصل عليه

وصرح ان هذا الجهاز يسمح للشباب البطل بتمويل بنسبة 100 بالمئة بمبلغ لايتعدى 100.000.00 دينار جزائري وهو جهاز لانشاء عتاد وتجهيز مصغر بالمبلغ الإجمالي المحدد للاستثمار وهو كما ذكرنا 100.000.00 دينار جزائري

-وفي شرحه لنا عن طريقة التمويل وهي كالآتي :

-شراء المواد الأولية 100.000 دج

-قرض بدون فائدة ب 100 بالمئة

-والمشاريع لا تتجاوز كلفتها من 1.000.000 دج

-والقرض البنكي ب 70 بالمئة

-مساهمة شخصية من 01 بالمئة

-قرض بدون فائدة 29 بالمئة

-وفي حديثه عن الشروط فهي :

-بلوغ سن 18 فما فوق

-عدم امتلاك مدخول اوامتلاك مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة

-ثبات مقر الإقامة

-التمتع بالكفاءات حول المشروع المرغوب في إنجازه

-عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لانشاء النشاطات

-تسديد الاشتراكات لدى صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة (0.5) من القرض البنكي

-الالتزام بالتسديد حسب الجدول الزمني

-القرض للبنك

-القرض بدون فائدة

-وسنتعرف على الوكالة وبرنامجها اكثر في الدراسة الميدانية

المطلب الثاني :

-انواع الوكالات وشروطها :

الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANEM :

انشأت الوكالة في سنة 1996 و هي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع و تدعيم و مرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع انشاء مؤسسة ، يستفيد الشاب صاحب المشروع من خلال مراحل انشاء مؤسسته و توسيعها من :

- مساعدة مجانية (استقبال - اعلام - مرافقة - تكوين)
 - امتيازات جبائية (الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة و تخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الانجاز و الاعفاء من الضرائب في مرحلة الاستغلال .
 - الاعانات المالية (قرض بدون فائدة - تخفيض نسبة الفوائد البنكية)
- تتمتع الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي حسب المادة 04 من الامر 14-69 ، حيث يتولى الوزير المكلف بتشغيل الشباب المتابعة العملية بجميع نشاطات الوكالة و توضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة .
- و عملا بأحكام المادة 16 من الأمر 14-69 المؤرخ في 18 صفر عام 1417 الموافق ل 24 جويلية 1996 المذكور أدناه تحت هيئة ذات طابع خاص تسرى عليها أحكام هذا الرسوم تسمى الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب⁽⁷¹⁾.

-2-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ :

أنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي 296-69 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 ، تضم 53 فرعا على المستوى الوطني، ومن مهامها:

- التحسيس ونشر ثقافة المقاولاتية
- تقديم النصح والدعم المالي لحاملي المشاريع.

⁷¹ المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ 24 ربيع الاول 1417 الموافق ل 8 سبتمبر 1996 ، يتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب.

- مرافقة الشباب حاملي فكرة إنشاء مؤسسة إلى غاية التجسيد الفعلي لمشاريعهم.
 - ضمان المتابعة الفورية للمؤسسات المصغرة من أجل ضمان ديمومتها.
 - تقديم تكوين لأصحاب المشاريع وفق منهجية المكتب الدولي للعمل⁽⁷²⁾.
- توفر هذه الوكالة صيغتان للتمويل وهما :صيغة التمويل الثنائي والذي يساهم فيه الشاب المقاول والوكالة فقط في تمويل المشروع، أو التمويل الثلاثي الذي يساهم فيها كل من الشاب، الوكالة والبنك في عملية التمويل، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 01 ("73"): مستويات الإعانة الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

التمويل الثنائي (الشباب ، الوكالة)		
مساهمة الشباب		مساهمة الوكالة
مستوى الاستثمار يقل أو يساوي خمس (05) ملايين دج		
29%		71%
مستوى الاستثمار يزيد عن خمس (05) ملايين دج ويقل عن عشرة (10) ملايين دج		
28%		72%
التمويل الثلاثي(الشاب، الوكالة، البنك)		
مساهمة الشباب	مساهمة الوكالة	مساهمة البنك
مستوى الاستثمار يقل أو يساوي خمس (05) ملايين دج		
01%	29%	70%
مستوى الاستثمار يزيد عن خمس (05) ملايين دج ويقل عن عشرة (10) ملايين دج		
02%	28%	70%

المصدر : المرسوم التنفيذي 11/103

3 - الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC :

⁷² المرسوم التنفيذي رقم 96-296 ، الجريدة الرسمية ، العدد 50، الجزائر ، 8 سبتمبر 1996 ، ص 12

⁷³ المرسوم التنفيذي 11/103 ، المؤرخ في 06 مارس 2011، المادتين 03-04 ، الجريدة الرسمية الجزائرية ، عدد 14 ، الصادرة بتاريخ 06-03-2011، ص 18.

تأسس الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في جويلية 1994 ، تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 94-01 المؤرخ في 11 ماي 1994 وهو يعمل على الحفاظ على الشغل وحماية العمال الأجراء من خلال استحداث نظام للتأمين على البطالة لفائدة الأجراء الذين يفقدون مناصب عملهم بصفة لارادية ولأسباب اقتصادية، يشمل هذا الصندوق على 03 مديريات جهوية وكل مديرية جهوية تضم عددا من الوكالات الولائية⁽⁷⁴⁾.

يعمل الصندوق على أداء مجموعة من المهام، وهي عبارة عن مساعدات مالية وذلك من أجل التقليل من آثار البطالة الاقتصادية، ومن ضمنها:

- توفير المساعدة قصد إنشاء المؤسسات للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 30 و 50 سنة والعاطلين عن العمل، وذلك بالشراكة مع الوزارات ومؤسسات الدولة الأخرى.
- ضمان وتوفير جميع الظروف للتمكن من إنجاز المزيد من المشاريع، مع توفير المرافقة في جميع مراحل المشروع .
- توفير خدمات أو مساعدات مالية (قرض ثلاثي بين البنك و المقاول و CNAC)، وذلك وفق التركيبة المالية التالية الموضحة في الجدول رقم 02

الجدول رقم 02 : مستويات الإعانة المالية الممنوحة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

مبلغ الاستثمارات	يقل أو يساوي خمس 05 ملايين د.ج	يزيد عن خمس(05) ملايين د.ج و يقل عن عشر (10) ملايين د.ج
المساهمة الشخصية	01%	02%
قروض بدون فائدة CNAC	29%	28%
القرض البنكي	70%	70%

المصدر: ⁽⁷⁵⁾

4- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

⁷⁴ المرسوم التنفيذي 94-188 ، الجريدة الرسمية ، العدد 44 ، الجزائر ، 06 جويلية 1994 ، ص 05
⁷⁵ نضال يدروج ، سياسة التشغيل في الجزائر بين الأهداف المسطرة و النتائج المحققة ، مرجع سبق ذكره ، ص 16

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب الأمر 03-01 المؤرخ في 30 أوت 2001، وهي تمارس مهامها تحت إشراف المجلس الوطني للاستثمار وتتكون من مديرتين: مديرية الاستثمارات الأجنبية ومديرية اتفاقات الاستثمار، ومن جملة المهام التي تقوم بها" (76).

- تحديد فرص الاستثمار من خلال توفير المعطيات الضرورية حول مناخ الاستثمار.
- المساعدة على توجيه المستثمرين ومنح المازيا المرتبطة بالاستثمار في إطار التشريع المعمول به.
- رصد العراقيل تقف في وجه المستثمرين.
- تمكين المشاريع الاستثمارية من الاستفادة من الإعفاء والتخفيض من الرسوم والضرائب، وذلك وفق ثلاثة أنظمة للمازيا وهي: النظام العام، النظام الاستثنائي (موجه للمناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من الدولة) ونظام القانون العام (مخصص للاستثمارات المنجزة في الجنوب والهضاب العليا).

5-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

أنشأت سنة 2004 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14-04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 ، تتمثل مهمتها في تعزيز إنشاء المشاريع المصغرة في المناطق الحضرية والريفية، بالإضافة إلى دعم التشغيل الذاتي قصد تشجيع روح المبادرة الفردية للمرأة الماكثة في البيت، وكذا المواطنين غير المؤهلين للاستفادة من قروض بنكية والمشكلين أساسا من فئة الأشخاص بدون دخل أو ذوي الدخل غير المستقر والبطالين، والذين ينشطون عموما ضمن القطاع غير الرسمي الموازي. وتتمثل مختلف أنواع ومستويات الإعانة التي تقدمها هذه الوكالة في:

الجدول رقم: 03: أنواع ومستويات الإعانة التي تقدمها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	الفوائد	مدة التسديد

من 24 شهرا	0%	100%	-	0%	كل الأصناف لشراء مواد أولية	لا تتجاوز 100.000 د.ج
الى 36 شهرا	0%	100%	-	0	كل الاصناف لشراء مواد أولية لولايات الجنوب	لا تتجاوز 250.000 د.ج
من 12 شهرا الى 36 شهرا	0%	29%	70%	01%	كل الأصناف -لشراء تجهيزات ومعدات صغيرة	لا تتجاوز 1000.000 د.ج

المصدر" (77) : مجلة البحوث و الدراسات التجارية

6- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

-هو صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وهو مؤسسة عمومية تحت وصية وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وترقية الاستثمار ويتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي من أهدافه :

-يهدف الصندوق الى تسهيل الحصول على التمويل البنكي

-اشكال الاستثمارات :

-*انشاء مؤسسة موجودة

- تجديد التجهيزات الخاصة بالإنتاج

- اخذ المساهمات

-توسعة المؤسسة الموجودة

77 نضال يدروج ، سياسة التشغيل في الجزائر بين الأهداف المسطرة و النتائج المحققة ، مرجع سبق ذكره ، ص 18

-كيفية الضمان الممنوح من طرف الصندوق :

1/- المؤسسات المؤهلة :

- المؤسسات التي تساهم في الإنتاج او تقدم خدمات غير موجودة في الجزائر
- المؤسسات التي تعطي قيمة مضافة معتبرة للمنتجات المصنعة
- المؤسسات التي تساهم في رفع الصادرات
- المؤسسات التي تساهم في تخفيض الواردات
- المشاريع التي تسمح باستخدام المواد الاولية الموجودة في الجزائر
- المشاريع التي تحتاج الى تمويل قبل المقارنة بعدد مناصب الشغل التي ستخلقها
- المشاريع التي تنشأ في مناطق بها نسبة بطالة كبيرة
- المشاريع التي توظف يد عاملة مؤهلة
- المشاريع التي تسمح بتطوير التكنولوجيا الحديثة.

2/- القروض المؤهلة :

- قروض الاستثمار المادية عن طريق الايجار
 - قروض تطوير النشاط او المواد الأولية
 - قروض الاستغلال المتعلقة بقروض الاستثمار
 - قروض الاستغلال
 - القروض المرتبطة بإعادة هيكلة الديون السابقة في حالة وجود استثمار جديد
- 3/- كيفية التغطية:

-يتعلق الامر بضمان تسديد جزء من الخسارة التي يتحملها البنك في حالة عدم تسديد القرض

- نسبة الضمان تتراوح ما بين 10 بالمئة و80 بالمئة من القرض البنكي
 - المبلغ الأدنى للضمان يساوي 4 ملايين دينار جزائري، والمبلغ الأقصى = 50 مليون دج
 - المدة القانونية للضمان مرتبطة بمدة القرض البنكي
 - يأخذ الصندوق علاوة كتكلفة لدراسة المشروع
 - يأخذ الصندوق علاوة الالتزام من مبلغا الضمان بعد موافقة البنك على القرض
- 4/- ملف طلب الضمان:

- طلب الضمان يكون كتابي مرفق ببطاقة التعريف الوطنية مصادق عليه
- نسخة مصادق عليها من السجل التجاري
- نسخة مصادق عليها من القانون الداخلي للمؤسسة
- نسخة من عقد الملكية او الايجار او العقار التجاري مصادق عليها
- ويجي على المستثمر ان يقدم مخطط المشروع (دراسة تقنية واقتصادية) مرفقا بالوثائق القانونية
- الجدول الضريبي مصادق عليه من مفتشية الحسابات ل 3 اعمال الأخيرة بالنسبة للمؤسسة التي ترغب في توسعة النشاطات
- شهادة ضريبية وشبه ضريبية لا تتعدى 3 أشهر

المطلب الثالث: السياسة المنتهجة من طرف الوكالات لادماج الشباب البطال بالجزائر

-تعتبر اليات وبرامج التشغيل التي اعتمدها الدولة الجزائرية في إطار تنفيذ سياستها متعددة ومتنوعة ومختلفة المناهج والطرق، منها ما يتعلق بالتشغيل المباشر، ومنها ما يتعلق بتشجيع خلق المؤسسات التي توفر المزيد من فرص العمل ومنها نايتعلق بتنظيم بعض أنماط التوظيف الخاص ببعض الفئات العمالية مثل حاملي الشهادات الجامعية، والتكوين المهني والباحثين عن العمل القادمين من مختلف مؤسسات التعليم والتكوين العالي والمتوسط، وحتى بنسبة لمن هم دون تأهيل.

الامر الذي شكل مايمكن وصفه بالتجربة الوطنية بصفة عامة، وتشغيل الشباب بصفة خاصة ومن اهم المبادرات التي قامت بها الدولة في تنمية الاقتصاد واحتواء الشباب البطال من خلال البرامج المتعددة الخاصة بتشغيل وادماج الشباب البطال ونذكر منها في مايلي:

- دعم تنمية روح المقاوالاتية:

يعتبر محور استحداث النشاطات وتنمية روح المبادرة المقاوالاتية عند الشباب المحول الأول للتجربة الجزائرية في المجال التشغيل ومحاربة البطالة الذي يحتوي على برامج عديدة ومتنوعة. مثل الوكالة الوطنية للتشغيل.

-التشجيع على الاستثمار الاقتصادي المحلي

-استحداث مناصب شغل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتجنب اقضاء الشباب، وذلك لنجاح وابداع الشباب أصحاب المشاريع والمؤسسات المدعمة من طرف هذه الوكالات وتفعيل انشطتهم بطريقة أكثر حيوية في بيئتهم واقليمهم

-ولاتزال الوكالات وكذا سياسات التشغيل بالجزائر تعمل على تطوير برامجها واتخاذ كافة السبل والوسائل المستحدثة وكذا التحفيزية من اجل تشجيع الشباب على العمل والاستثمار في مختلف القطاعات، والنهوض بالاقتصاد وتطوير عالم الشغل وكل هذا من اجل اتلحد من ظاهرة البطالة وادماج ودعم الشباب الذي يشكل بناء وتطور وازدهار الدول.

-

خلاصة الفصل:

-تعد الوكالات الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بمختلف صيغها من اهم الوكالات التي خاصصتها الجزائر في ترقية المشاريع، وتعتبر كذلك احد الحلول الواجهة للتخفيض من حدة البطالة وتحقيقها لجملة من الأهداف والنتائج في ميدان الشغل كاستحداث فرص عمل وترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، وهذا من خلال التمويلات والمرافقة المقدمة من طرف الوكالات. وخاصة التمويل الثلاثي لمزاياه الجيدة والمسهلة للاستثمار

-إضافة الى القطاع الذي القى اهتمام واستقطاب من الشباب وهو قطاع الخدمات قصد المساهمة في تحقيق الشغل التلم لدى الفئة العاطلة، وامتصاص الفقر وتحقيق التنمية داخل البلد.

* الخلاصة والاستنتاج:

*من خلال ماتطرقنا اليه سابقا يمكننا استنتاج ان مراحل التشغيل في الجزائر، كانت تهدف الى ادماج الشباب الجزائري في العمل والقضاء على مشكل البطالة، وعليه مهما تعددت

استراتيجياتها فانها تخدم اهداف محددة يمكن تلخيصها انها تعمل على تقليص مستوى مؤشر البطالة

-اما فيما يخص البرامج والمؤسسات التي تم تاسيسها لمرافقة أفكار ومشاريع الشباب فهي متفاوتة في مخططاتها ومبادئها، فمنها من تمول الأفكار بصيغة مادية ولكن بشروط إدارية وفوائد لا بد من ان تعوض في حالة نجاح المشروع، ومنها من يشارك فيها الشباب بنسبة مئوية من راس المال لكي يجسد مشروعه ميدانيا

-وعليه كل برنامج له شروط وبنود قانونية محددة تختلف من وكالة الى أخرى تحمي المشاريع التي تحتضنها المؤسسات الخاصة بادماج الشباب البطال ، وهذا ماتوصلنا اليه في الدراسة الميدانية حول التجربة الجزائرية في دعم وتشغيل الشباب البطال ودورها في محاربة البطالة وذلك لما لها من اثر على خلق مناصب الشغل ، وهذا في ظل جهود الدولة الجزائرية الرامية الى لتحقيق التنمية والازدهار عن طريق تشجيع وتمويل المشاريع في مختلف القطاعات ، وفي هذا في السياق نجد ان وكالات التشغيل والدعم لها أدوار فعالة خاصة في مجال استحداث فرص العمل للشباب البطال

ومن خلال الدراسة النظرية الإحصائية الوصفية لموضوع بحثنا توصلنا الى ان أجهزة التشغيل وبالأخص **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (لونجام)** من بين السياسات المساهمة لمعالجة ظاهرة البطالة نظرا لان هذه الأخيرة تؤثر سلبا على اقتصاديات الدول واستقرار مجتمعاتها لذا نجد ان الجزائر تسعى جاهدة لتوفير وتقديم سبل الدعم والتشجيع لهذه المؤسسات والمشاريع ، حيث وفرت كل التسهيلات والتحديات فيما يخص رقمنة الوكالات ووضع بوابات الكترونية تمكن الشباب من الولوج اليها وتهيل عملية التواصل وكسب معلومات حول الوكالات ومختلف صيغها وكذا تسهيل التعاملات الإدارية حيث ان من الخطوات الأولى هي التسجيل عبر البوابة الالكترونية وبعدها تأتي مرحلة تقديم الملف

كما تسعى **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (لونجام)** من توسيع شروط الدعم المستفيدين ومرونتها وتقديمها والتعاطي مع المتغيرات من اجل توفير مناصب شغل تغطي وتساهم في الحد من البطالة وكذا القضاء عليها مستقبلا

- _ وعلى ضوء النتائج المتوصل اليها من خلال دراستنا الميدانية الوصفية الإحصائية لاحظنا مايلي
- انخفاض محسوس وملحوظ تدريجيا في معدلات البطالة نتيجة لانتهاج "جملة من برامج وسياسات الدعم والتشغيل بمختلف صيغها
- تلقي اهتمام واستقطاب كبير من طرف الشباب البطل للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (لونجام) باعتبارها قطاع خدماتي قصد المساهمة في تحقيق الشغل التام لدى الفئة العاطلة وامتصاص الفقر وتحقيق التنمية في الجزائر
- انتهاج سياسات تشغيل بديلة راقية تمتاز ببعد المدى والاستشراف
- التكوين والمرافقة الميدانية في شتى القطاعات خاصة والاقتصادية والصناعية والحرفية
- استغلال الثروات المحلية والطاقة الطبيعية بالجزائر عن طريق خلق المشاريع المدعمة وتشجيع الادمغة، والاهتمام بالموارد البشرية للاستغناء عن التشغيل الأجنبي
- إعادة النظر في التمويل من خلال استحداث بنوك إسلامية تراعي اعراف الدولة الجزائرية
- انتهاج الدعاية الإعلامية للتعريف بالثروات وتشجيع الاستثمار المحلي، والابتعاد عن الحلول الظرفية والترقيعية التي كان معمولاً بها في ظل الشبكة الاجتماعية وخلق مايسمى بالمؤسسات الصغيرة والنتوسطة والمقاوالاتية
- إعطاء حق التمويل لاصحاب الامشاريع والمؤسسات الإنتاجية والصناعية، وهذا لما توفره من يد عاملة للوصول الى التنمية الدائمة
- *وفي الأخير نستنتج ان الوكالات الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ونخص بالذكر "الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لونجام" التي خصصتها الدولي الجزائرية في دعم وتشغيل الشباب وترقية المشاريع وتشجيع الاستثمار والاقتصاد المحلي وكذا خلق فرص العمل كاحد الحلول الموجهة للتخفيض من حدة البطالة وهذا لتحقيقها لجملة من الأهداف والنتائج في ميدان الشغل كاستحداث فرص عمل

وترقية روح المبادرة الفردية والجماعية وهذا من خلال التمويلات والمرافقة المقدمة من طرف الوكالة وتسهيل الاستثمار والشغل

*ولقد أصبحت هذه الوكالات من اهم الدعائم التي تركز وتستند عليها الحكومة الجزائرية في مواجهة البطالة التي اثقلت كاهلها في مختلف قطاعاتها الاقتصادية، ويعد سبب لجوء الحكومة لمثل هذه الأنواع من السياسات التشغيلية والتدابير هو اثبات قدرتها الإيجابية في تقليل وامتصاص البطالة المرتفعة عن طريق استحداث مناصب الشغل ، وليس هذا فقط بل أيضا لفاعليتها من خلال التمويل والمرافقة لأصحاب المشاريع ، فقد حققت بصمة واضحة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتجنب اقضاء الشباب وذلك لنجاح وابداع أصحاب المشاريع والمؤسسات المدعمة من طكرف الوكالات وهذا لتفعيل انشطتهم بطريقة اكثر حيوية في بيئتهم واقليمهم

*ولاتزال هذه الوكالات وكذا سياسات التشغيل بالجزائر تعمل على تطويل برامجها واتخاذ كافة السبل والوسائل المستحدثة، وكذا التحفيزية من اجل تشجيع الشباب على العمل والاستثمار في مختلف القطاعات والنهوض بالاقتصاد وتطوير عالم الشغل، وهذا للحد من ظاهرة البطالة وادماج الشباب الذي يشكل بناء وتطور وازدهار الدول

*وكل هذا يندرج في ادماج الشباب البطال وانقاذه من البطالة وهذا يجعل منهم افرادا فاعلين في المجتمع ويحققون ذاتهم ويتمتعون بالاستقرار

*وتعتبر الجزائر من الدول العربية التي تساهم من خلال قوانينها صصوصياتها وهيكلها الإدارية في تطوير مجال الشغل وذلك من اجل ادماج مختلف الفاعلين الاجتماعيين ومنهم فئة الشباب، وهذا راجع الى ان الجزائر بلد فتي أي نسبة الشباب لديه مرتفعة مقارنة بالدول الأخرى ومزالت الدولة بهيكلها تسعى الى تطوير عالم الشغل وادماج الشباب ومحاربة البطالة ومواكبة التغيرات الحالية والمستقبلية من اجل تحقيق السلم والاستقرار والتطور لأفراد المجتمع

الفصل الرابع:

الدراسة الميدانية:

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بوهـران (لـونـجـام)

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بوهـران مقرها بحي قمبيطة محادية لفندق ايبيس بوهـران ،مقابل ثانوية حمو بوتليليس وهي المديرية المركزية ولها فروع وخلايا التاطير متوزعة على كل من 9 دوائر و بلديات ولاية وهران وعددها 26 حتى يتسنى للشباب التوافد اليها كل حسب أقامته السكنية

1/ تحليل المقابلة التي تم اجرائها مع عمال الوكالة الوطنية لـونـجـام بوهـران -----

- تمت المقابلة التي قمنا باجرائها مع كل من:

-السيد مدير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (لـونـجـام) بوهـران

-السيد المكلف بالاتصال والاعلام بالوكالة

-العمال الاداريون المكلفين باستقبال وتوجيه الشباب الوافد الى الوكالة وعددهم ثلاثة

*من خلال المقابلة التي تم اجرائها بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر اونـجـام مع السيد المكلف بالاعلام والاتصال بالوكالة. وانطلاقا من دليل المقابلة ومجموعة ومجموعة من التساؤلات المطروحة. تمت افادتنا بمجموعة من الاجابات فيما يتعلق بدراستنا

-حيث صرح المكلف بالاعلام ان المتوجهين الى الوكالة يتراوح سنهم ما بين 19 الى 60سنة من كلا الجنسين ذكور واناث. والحالة المدنية فالاغلبية من فئة أعزب والبعض من فئة متزوج بالاضافة الى فئتي أرمل ومطلق من كلا الجنسين والشباب الاكثر توافدا يتراوح سنهم ما بين 30 و50 سنة وصرح لنا ان نسبة الاناث أكبر من الذكور فتقريبا نسبة الاناث 60 بالمئة والذكور 40 بالمئة

-فيما يخص المستوى التعليمي من متوسط. ثانوي وجامعي وحتى دكتوراه وطبيعية المشاريع المقدمة هي الخدمات والصيد البحري والفلاحة بالاضافة الى النشاطات الحرفية كصناعة الحلويات والمرطبات والعجائن والخياطة والحلاقة والتجميل وكذا المشاريع التجارية كالمواد الغذائية ومواد التجميل والعطور وذلك عن طريق الاستفادة من معدات لانشاء محلات لممارسة هذه التجارة

-بالاضافة الى btp البناء والخدمات العمومية

-وصرح لنا ان المشاريع الاكثر طلبا هي الخدماتية والحرفية ومشاريع البناء والتجارية - وحول شروط الاستفادة فتتضمن شهادة التاهيل دبلوم من مركز التكوين المهني او من غرفة الصناعات التقليدية والحرفية وعدم الانتساب لصندوق الضمان الاجتماعي وصندوق الاجراء وغير الاجراء cnas و-casnon

-وافادنا حول التسهيلات المقدمة من طرف الوكالة وهي قروض بنكية بدون فوائد ومدعمة بسلفة لي قرض مصغر لايتعدى 100.000.000 مليون دينار جزائري من طرف الوكالة لولوج

-مدة تسديد القروض تصل الى 11 سنة. وتمديد لمدة 3 سنوات بدون تسديد

-وفي اجابته عن النتائج المحققة من طرف طالبي المشاريع كانت كالآتي :

1-فتح مؤسسات ذات طابع انتاجي واقتصادي

2-توظيف الشباب اصحاب المؤسسات لعمال مهنيين بين ثلاث الى خمس عمال اخرين وبهذا يتحقق الحد من البطالة بصورة اخرى. وادماج الشباب العاطل عن العمل في مناصب شغل

3-الاهتمام بعالم المقاوالاتية خاصة الطلبة الجامعيين حاملي المشاريع الابتكارية

4-فيما يخص التعاملات الادارية مع طالبي المشاريع فيقتصر التعامل الاداري على

التسجيل في موقع الانترنت⁷⁸ <http://PROMOTEUR.ANGEM>

وهذا في إطار تحسين الخدمات بالوكالة. واستقبال رسائل البريد الالكتروني والايمل. وبعدها التقدم الى الوكالة وطرح الانشغالات وكذا تخصيص ايام للاستقبال يوميين في الاسبوع *الاحد والثلاثاء* وذلك لتحديد الملفات والمشاريع الموافق عليها لفكل شاب يتوجه الى الوكالة وتخصص الوكالة مرحلة من وضع الملف الى غاية التمويل وبعدها المرافقة والتكوين وبعض الاجراءات حسب طبيعة كل مشروع ومايتطلبه

-وصرح لنا كذلك ان الوكالة يتوجه اليها الحرفين الذين يمتلكون بطاقة حرفي للحصول على قرض يقدر ب 10 ملايين دينار جزائري كصيغة اخرى من صيغ الاستفادة من القروض التي تمنحها الوكالة

-وهناك صيغة اخرى من القرض بقيمة 4 ملايين دينار جزائري للنساء الماكثات بالبيت ويحوزون على دبلوم مؤهل في النشاطات الحرفية

-وكذلك الاستفادة من محلات بمبلغ ايجار رمزي

-والمستفيدين من هذه المشاريع من مختلف العمر والجنس والحالة المدنية كما ذكرنا سالفاً

-وصرح لنا مدير الوكالة ان المشاريع المقدمة مدروسة وتتماشى مع العروض المقدمة من طرف الشباب الوافدين الى الوكالة وحسب مؤهلاتهم المتحصل عليها والوكالة تقدم لهم تسهيلات قدر الامكان للحصول على المشاريع والدخول الى عالم الشغل وتبقى الوكالة ترافقهم الى غاية بداية عملهم وتجسيد مشاريعهم

-والوكالة تستمر في متابعتهم الى غاية تسديد القرض وتقدم لهم خدمات ما بعد الاستفادة من المشاريع والقروض وتقدم لهم مساعدات كدعوتهم للمشاركة في المعارض الدولية والوطنية بالتنسيق مع وزارة العمل والتجارة والصناعات التقليدية والحرفية والسياحة لعرض منتوجاتهم وخدماتهم

يوم 24 افريل 2024 من ساعة 11:00 حتى 11:30 <http://PROMOTEUR.ANGEM> ⁷⁸

-ونوه مدير الوكالة الى ان الوكالة تستقبل فئة ذوي السوابق العدلية وتمنحهم المساعدة والاستفادة من القرض المصغر كغيرهم من الاخرين وذلك في إطار مشروع الدولة الرامي الى اعادة ادماجهم في المجتمع والقضاء على الجريمة بانواعها

-وكذلك فئة المعاقين حركيا والذين يتمتعون بالاهلية العقلية لهم الحق في الاستفادة من القرض المصغر بالوكالة

-والوكالة تتطلع لتطوير وتحسين خدماتها وتسهيل الاجراءات الادارية والمعاملات البنكية للمستفيدين وكذلك مساعدتهم على تسويق منتوجاتهم ومشاريعهم ومساعدتهم في الاشهار الذي يلعب دورا كبيرا في عرض تقديم المشاريع والاعمال المنجزة من طرف الشباب البطل المستفيد من هذه المشاريع

-وتسعى الوكالة الى تطوير الخدمات وتوسيعها على نطاق واسع

-واوضح لنا المدير ان المستفيدين هناك من نجحوا في تجسيد المشاريع وبدؤوا في تسديد القروض بصفة منتظمة وفتحوا المجال امام شباب بطل اخر عن طريق توظيفهم

-وحسب مدير الوكالة فان الاستثمار في هذا المجال وصل الى كافة القطاعات وتشغيل ودمج العنصر النسوي كذلك في المشاريع الحرفية والتقليدية خاصة كصناعة الحلويات التقليدية والصناعات الحرفية التي تعرف رواجاً كبيراً في الأوساط الشبانية النسوية

-وصرح لنا ان المصالح المالية والإدارية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تمكنت من تمويل ما لا يقل عن 600 مشروع استثماري منذ بداية السنة وهو الامر الذي اعتبرته إدارة الوكالة ومصالح الولاية ومختلف المديريات المكلفة بالتشغيل والصناعة والاستثمار مشجعا جدا ، خاصة وان غالبية المشاريع الاستثمارية تقم بها شباب يعملون على تجسيد أفكارهم على ارض الواقع ، الشئ الذي يمكنهم من الاعتماد على انفسهم ، وتمكين شباب اخرين من الحصول على منصب شغل قار على الأقل

-وهناك من تخلوا عن المشروع في بدايته لاسباب مختلفة فهناك من غادروا ارض الوطن وكذلك هناك من تخلوا عن القرض بسبب المرض وهناك من استفادوا من العتاد عن طريق القرض المصغر وقاموا ببيع العتاد واللجوء الى الهجرة الغير شرعية او شراء السيارات

وعدم تجسيد المشاريع المتفق عليها اثناء التوجه للوكالة وتقديم الملف. وهذا فتح لهم باب المتابعة القضائية من طرف العدالة ومعاقبتهم

-*في حين اغلبية المستفيدين نجحوا واستفادوا من القروض بالوكالة وفتحت لهم افاق جديدة وكذا هروبهم من شبك البطالة

-من خلال المقابلة التي اجريناها مع العمال الاداريين صرحوا لنا عن طريق اجابتهم لنا لبعض الاسئلة

-صرحوا لنا انهم ايام الاستقبال يعانون من ضغط كبير اثناء استقبال الراغبين في الحصول على القرض المصغر فالاستقبال يشمل تقديم شروحات وتوجيهات وكذلك نصائح للوافدين الى الوكالة وتقديم شروحات حول الملف المطلوب

-وصرحوا لنا ان هناك من الوافدين من الشباب يتعاملون بعنف معهم احيانا. فهناك من الوافدين لا يعلم بتاتا ماتقدمه الوكالة وهذا مايدفعهم الى الصراخ احيانا وبعض المناوشات مع العمال الذين يحاولون اعطائهم شروحات وتفاصيل صحيحة عكس التي يعرفونها والتي لا اساس لها من الصحة

-وصرح العمال ان هناك من الشباب البطالين الذين يتوافدون وبحماس ولهم الرغبة في العمل والهروب من شبك البطالة الذي عانوا منه لسنوات ولديهم ارادة قوية لتجسيد افكارهم ومشاريعهم بنية النجاح والاستثمار وتطوير مشروعاتهم مما يسمح لهم بتسديد القرض مستقبلا وتحقيق لا ارباح خاصة بهم وكذا تطوير المشاريع وتحسينها

-وصرحوا كذلك ان الايام المخصصة للاستقبال لا تقتصر على يومي الاحد والثلاثاء فقط فعند توافد الشباب في اتلايام الاخرى يقومون باستقبالهم وتوجيههم وهذا يشكل لهم نوع من الضغط في العمل

-ولهذا لجأت الوكالة الى وضع البريد الالكتروني الخاص بها وذلك للتسجيل فيه واخذ المواعيد وهذا ينقص عليهم من الضغط ويحقق النظام وربح الوقت ويدخل هذا في إطار تحسين الخدمات من طرف الوكالة.

-وفي نهاية المقابلة افاد لنا مدير الوكالة ان الوكالة تتطلع الى افاق جديدة وتسهيلات وتحسين الخدمات من اجل منح فرص أكثر للشباب البطال والعمل بمقترحات الوزارة الوصية وتطبيق مشروع الدولة في انجاح سياسة التشغيل والقضاء على البطالة وادماج الشباب اجتماعيا وفي عالم الشغل للقضاء على الافات والمشاكل الاجتماعية وكذا مساعدة الشباب المبتكر ودعم افكاره وتجسيدها ميدانيا وتشجيع الانتاج المحلي لبلادنا.

2- تحليل العينة الخاصة بالمبحوثين:

العينة شملت 100 مبحوث من الشباب البطال الوافدين للوكالة لونجام بوهراڤ وقمنا باجراء تقنية الاستمارة، وشملت مجموعة من الاسئلة التي تخدم موضوع دراستنا

-الاسئلة مدونة في دليل الاستمارة

-من خلال تحليل العينات فيما يخض السن فيتراوح ما بين 18 الى 55

-الجنس يتوزع من ذكر واثنى وعدد الذكور أكبر من عدد الانات

-الحالة المدنية هناك من فئة العزاب والمتزوجين والمطلقين والارامل فوجدنا كل الحالات المدنية وفئة العزاب احتلت المرتبة الاولى في عدد الشباب البطال الوافد للوكالة وسندرج النسب في الجداول الاحصائية

-المستوى التعليمي تراوح من المتوسط الى الثانوي والجامعي

-المؤهل او الدبلوم اغلبية المبحوثين يحوزون على دبلوم من مراكز التكوين المهني او غرفة الصناعات التقليدية والحرفية. وشهادات جامعية -ليسانس وماستر-. وهناك من المبحوثين لا يمتلكون دبلوم او شهادات او اي مؤهل

-فيما يخص السؤال الاول فاغلبية المبحوثين كانوا يعانون من البطالة لسنوات

-فيما يخص السؤال الثاني فاغلبية المبحوثين اجابو بأنهم عانو من البطالة لعدة سنوات تراوحت ما بين 05 الى 10 سنوات. وهناك من المبحوثين من صرحوا بأنهم اشتغلوا سابقا

ولكن لدى الخواص وعانوا من التهميش والحقرة كما صرح أحد المبحوثين وانهم لجأوا الى الوكالة بعد سماعهم بسياسة التشغيل والدعم بالقروض المصغرة

فيما يخص السؤال الثالث فالمشاريع المجسدة كانت خدمات-صناعية-تجارية-خدمات عمومية واسغال البناء والنشاطات الحرفية والحرف التقليدية كصناعة الحلويات والمعجنات والمرطبات والحرفية كالخياطة والطبخ والتجميل والحلاقة والجزارة ومحلات المواد الغذائية ومحلات العطور ومواد التجميل لمن لا يحوزون على دبلوم او مؤهل فهي لا تتطلب ذلك

-فيما يخص السؤال الخامس هناك مبحوثين اجابو بأنهم كانوا لديهم خبرة و تطلع حول المشاريع أو فكرة معينة لتجسيد المشروع المرغوب فيه فهناك من المبحوثين من صرحوا بأنهم مارسوا الحرف التي تكونوا فيها لفترة معينة حيث صرحت إحدى المبعوثات بأنها خياطة وكانت تستغل عند خياط مغربي وقالت كان يمدليبزاف العمل وباجر زهيد تعبها أكثر منها لهذا توجهت للوكالة بعد إخبارها بان وكالة لونجام تمنح قرص مصغر وقالت نخدم عند روي خير من البراني يأكل لي عرقي وقالت أنها تحصلت على الدعم من الوكالة وفتحت محل للخياطة وقالت نخيط ونبيع للمحلات ونشارك في لافوا رمين يحل والحمد لله

-كما صرح مبحوث آخر بأنه عانى من البطالة لسنوات حتى ظهور ما يسمى بالدعم والقرص المصغر فلجأ إليها وقال نخدم عند روي وندير بروجي خير ما نستني التوظيف والشهرية قليلة وأنا رآه عندي 35 عام وعازب يليق ندير خدمة ونبني حياتي

-ونجد ان المبحوثين منهم من اشتغل لفترة وجيزة وتوقف ومنهم من لم يشتغل بتاتا ومنهم من ليس فيه أي حرفة أو مؤهل

-فيما يخص السؤال السادس صرح المبحوثين أنهم يفضلون القرص ض لمصغر والاتجاه إلى الوكالات من اجل الدعم وذلك للخروج من البطالة وتضييع الوقت في البحث عن عمل والانتظار

-فيما يخص السؤال السابع صرح المبحوثين ان الوكالة خصت ايام للاستقبال كالاحد والثلاثاء لتقديم العروض والارصادات والتوجيهات حول المشاريع المقدمة من طرفنا كبطالين من اجل العمل كما ان الوكالة تحاول قدر الإمكان تقديم تسهيلات لربح الوقت والحصول على الدعم والموافقة على المشروع في أقرب وقت خاصة وان تزامن ذلك مع انعقاد اللجنة الخاصة بالموافقة على منح القروض والدعم غفان عمال الوكالة يخصصون أياما غير الأيام الخاصة بالاستقبال لإنهاء الملفات وعرضها على لجنة الموافقة

-فيما يخص السؤال الثامن اجاب المبحوثين انهم تحصلوا على الدعم والمشاريع المرغوب فيها فيما يتوافق مع الدبلوم المتحصل عليه وهناك مبحوثين أجابوا انهم لم يتحصلوا على المشاريع لأنهم صادفوا عراقيل فيما يخص بعض الإجراءات الإدارية كأخطاء في الاسم واللقب العائلي وهناك من كانوا يتقاضون معاشات التقاعد الخاصة باولياءهم بعد الوفاة وهناك من وجد قطعة ارض كانت مكتوبة باسمه وكل هذه الأمور تعرقل الحصول على القرص فهي تتنافى مع الشروط التي وضعتها الدولة للحصول على القرص

وهناك من المبحوثين من عملوا لفترة وجيزة لاتتعدى شهر او شهرين ووجدوا أنفسهم منخرطين في صندوق الضمان الاجتماعي فكان عائقا في البداية والوكالة قامت بتوجيههم إلى وكالة الضمان الاجتماعي لتوقيف الانخراط حتى يتسنى لهم إكمال الملف والتعاملات الإدارية للحصول على القرض المصغر والدعم

-وهناك من المبحوثين أقلية قليلة من تخلوا عن المشروع في بدايته اي عند تقديم الملف بسبب الزواج بالنسبة للإناث أو السفر والهجرة غير الشرعية بالنسبة للذكور

-وهناك من المبحوثين من تحصلوا واستفادوا من القروض مباشرة دون أي ملل أو عراقيل ومن صادفتهم بعض العراقيل بقوا على اتصال مع الوكالة إلى غاية تحسين وضعيتهم وإكمال الملف واستغرق ذلك وقتا معينا ولكن في الأخير استفادوا من الدعم

-فيما يخص السؤال التاسع كل المبحوثين أجابوا بان الوكالة تقدم لهم تسهيلات ومساعدات قدر المستطاع خاصة في الإجراءات الإدارية والمعاملات مع البنك وتقتصر عليهم بعض الحلول والتوجيهات بالاصافة إلى تقديم النصائح

-حيث قال أحد المبحوثين انه لاينسى فصل إحدى العاملات التي ساعدته كثيرا بسبب بعض العراقيل التي صادفته إلى غاية وضع الملف النهائي لدى الوكالة

-وصرح أحد المبحوثين وهو من ذوي السوابق العدلية انه وجد معاملة طيبة لدى عمال الوكالة بعد أن غلقت كل الأبواب في وجهه كما أخبرنا وانه لاقى مساعدة واستحسانا وتعاطفا كبيرا

-فيما يخص السؤال العاشر حول العراقيل فقد اقتصر على بعض المعاملات والإجراءات مع البنك وكذا تأخر طفيف في تمويل القرض

-فيما يخص السؤال الحادي عشر حول الأهداف المحققة من خلال الاستفادة من الدعم وتجسيد المشروع بالنسبة للمبحوثين الذين استفادوا منها ويترددون على الوكالة من اجل تسديد القرض بعد انقضاء الآجال المحددة فصرحوا لنا أنهم أسسوا عملا خاصا بهم وأنقذهم ذلك من هاجس البطالة ودخلوا إلى عالم الشغل الذي كان سبه مستحيلا بالنسبة لهم وقد ساعدهم القرض المدعم في انشاء مشاريع خاصة بهم وابتكار مؤسسات صغيرة وناسئة والنهوض بقطاع الصناعة والتجارة والتشجيع على ممارسة الحرف والصناعات التقليدية وتطويرها وكذا المشاركة في المحافل والمعارض الوطنية والدولية وكذلك فتح المجال أمام شباب آخرين بطالين وإدماجهم في عالم الشغل وابتكار أفكار جديدة وتوسيع نطاق العمل كما قال احد المبحوثين نعاونوا الشبيبة لي طالعة رآها فايئة علينا قعدنا بلا خدمة لسنوات مادرناش التاويل ودرناه روطار بصح معليش نعاونوا لي جاين مايفوتش عليهم لي فات علينا وفي الخير قال المبحوث الحمد لله على كل حال لي خلق ما يضيع

-فيما يخص السؤال الثاني عشر حول مامدى نجاحهم في المشاريع فالأغلبية نجحوا فبي المشاريع التي طالبوا بها واستفادوا منها. وهناك من الامبحوثين لم ينجحوا بسبب عدم

مواصلتهم للتكوين والمرافقة وإعطاء أهمية للعمل والسعي لنجاحه وبصفة أخرى هناك من تقاعسوا واهملوا المشاريع المدعمة التي قدمت لهم

-وهناك مبحوثين اكتشفنا أنهم قاموا ببيع المعدات التي استفادوا منها على شكل القرص المدعم المصغر قابل لتسديد نقدا ومنهم من سافر وسلم المشروع لشخص آخر عن طريق الكراء أو بيع المعدات وهذا كان سببا في عدم نجاحهم وإكمالهم للمشاريع التي قدمتها الوكالة لهم

-وأغلبية المبحوثين يتطلعون لاستمرار العمل وتطوير مؤسساتهم ومشاريعهم لتسديد القرص مستقبلا وهذا يحقق لهم الاستقلال الاجتماعي

-وفي السؤال الأخير صرح لنا المبحوثين أنهم ينصحون السباب البطل من خلال تجربتهم في الاستفادة من القرص المدعم والولوج إلى عالم الشغل بعد معاناتهم من البطالة لعدة سنوات أن يلجئوا للوكالات ومختلف سياسات التشغيل التي فتحت أبوابها للسباب البطل لإدماجهم في عالم الشغل. وأنهم سيحصلون على الدعم الذي يسمح لهم بالعمل باستقلالية خير من البقاء في سبج البطالة وهذا القرص سيفتح لهم آفاق جديدة مستقبلا

-كما صرحوا أن مدة تسديد القرص كافية ومريحة وتساعدهم في العمل والتطوير وبعها تأتي مرحلة تسديد القروض الممنوحة وفق رزنامة تحددها الوكالة بالاتفاق مع البنك المساهم في ذلك

-من خلال تحليل المقابلات مع العينة المبحوثة نستنتج أن السباب البطل عانى من البطالة لسنوات وإن اللجوء للوكالة كان بغرض الهروب من سبج البطالة وإن سياسة التشغيل التي أقرتها الدولة كانت كحل ووسيلة للحد من البطالة خاصة في أوساط السباب الذين يشكلون النسبة الكبيرة من المجتمع الجزائري

-كما نستنتج أن الشباب البطل يحوزون على مؤهلات ومستوى تعليمي مختلف من مبحوث لآخر ووجدنا حتى المستوى الجامعي كحملة الليسانس والماستر ونستنتج من خلال تصريحات المبحوثين أنهم يفصلون العمل المستقل والخاص بهم وتأسيس مروع

خاص بهم على العمل لدى الخواص وباجر شهري قليل وان فكرة تسديد القرص لسنوات بعد الاستفادة أمر مريح ويساعدهم ولا يكل لهم نوعا من الضغط

ولاحظنا من خلال دراستنا للعينة ان هناك من الشباب البطال من يتقن حرفة معينة دون خبرة ولديهم أفكار وابتكارات جديدة يحاولون تجسيدها واقعيًا بعد ما كان حلمهم في فترة سابقة قبل اللجوء الى الوكالة والاستفادة من عروضها

الخاتمة:

-نتائج اختبار الفرضيات :

من خلال النتائج السابقة والمناقشة ،يمكن اختبار الفرضيات والتوصل الى نفيها او اثباتها
*الفرضية الأولى :تساهم وكالات التشغيل في الحد من ظاهرة البطالة

-وهي فرضية صحيحة حيث اثبتت صحتها من خلال الدراسة النظرية والميدانية ،فهي سياسات وأدوات اتبعتها الدولة الجزائرية للحد من ظاهرة البطالة والقضاء عليها وادماج الشباب البطال في عالم الشغل

*الفرضية الثانية :هناك اليات للتشغيل تسعى للحد من البطالة ، وتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية

-وهي فرضية صحيحة اثبت صحتها من خلال النتائج المتوصل اليها ان الدولة الجزائرية تسعى جاهدة الى ترقية التشغيل وعلى وجه الخصوص تشغيل وادماج الشباب البطال-
وذلك للقضاء على مشكل البطالة

*الفرضية الثالثة : ابعاد التشغيل هي اقتصادية ومنها اجتماعية وتنظيمية وهيكلية

- وهي فرضية صحيحة من خال ماتوصلنا اليه في الدراسة النظرية والميدانية فابعاد التشغيل اقتصادية واجتماعية وسياسية حيث انها تحدث استقرارا في جميع ابعادها وتحسن المستوى المعيشي للأفراد وتطور المجتمع وازدهاره سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وذلك لتحقيق السلم الاجتماعي وتنظيم المجتمع

* الفرضية الرابعة : للقرض المصغر والمدعم دور كبير في ادماج وخلق مناصب الشغل للشباب البطال

-وهي فرضية اثبت صحتها من خلال الدراسة والنتائج المتوصل اليها ، فالقرض المصغر موجه ومخصص لتمويل المشاريع الصغيرة ،فهي تتيح فرص عمل للشباب البطال والقرض المصغر أداة تساعد الحكومة في بلوغ اهداف سياسية واجتماعية و اقتصادية مسطرة من خلال منح القروض المصغرة

-كما اثبتت الدراسة ان له اثر في رفع مستوى التشغيل ، وبالتالي رفع المستوية المعيشي والقدرة الشرائية للأفراد

*افاق الدراسة:

-دور القرض المصغر في خلق مناصب شغل ،وفكرة هذا القرض المصغر لاقت نجاح كبير كسياسة لتشغيل ودمج الشباب البطال ونجاح الدولة الجزائرية في تطبيق هذه السياسة -إعادة دراسة نفس الموضوع مع التركيز اكثر على المعوقات بالنسبة للتمويل المصغر او الفئة المستهدفة وهذا من اجل إيجاد حلول لها.

- برامج ترقية وتاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ن ودورها في خلق العمالة في الجزائر

خلاصة الفصل :

- تعد الوكالة الوطنية الوطنية لتسيير القرض المصغر من اهم الوكالات التي خصصتها الجزائر في ترقية المشاريع وادماج الشباب البطال في عالم الشغل

-وتعتبر كذلك كاحد الحلول الموجهة للتخفيض من حدة البطالة لتحقيقها لجملة من الأهداف والنتائج في ميدان الشغل ، كاستحداث فرص عمل وترقية روح المبادرة الفردية والجماعية ، وهذا من خلال التمويلات والمرافقة المقدمة من طرف الوكالة، خاصة التمويل الثلاثي لمزاياه الجيدة والمسهلة للاستثمار

-إضافة الى ان القطاع الذي القى اهتمام واستقطاب من الشباب هو قطاع الخدمات قصد المساهمة في تحقيق التشغيل التام لدى الفئة العاطلة وامتصاص الفقر وتحقيق التنمية داخل البلد

- ولقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واحدة من اهم الدعائم التي تركز وتستند عليها الحكومات في مواجهة ظاهرة البطالة التي تثقل كاهل الدولة وترهق مختلف قطاعاتها وخاصة الاقتصادية ، ويعد سبب لجوء الحكومات لمثل هذه الأنواع من السياسات التشغيلية والتدابير، هو اثبات قدرتها الإيجابية في تقليص وامتصاص البطالة المرتفعة عن طريق استحداث مناصب الشغل ، وليس هذا فقط بل أيضا لفعاليتها من خلال التمويل والمرافقة لأصحاب المشاريع ونجدها قد حققت بصمة واضحة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتجنب اقضاء الشباب ، وذلك لنجاح وابداع أصحاب المشاريع والمؤسسات ، وهذا بتفعيل انشطتهم بطريقة اكثر حيوية في بيئتهم واقاليمهم وفي الأخير نخلص الى النتائج التالية :

*انخفاض تدريجي ومحسوس وملحوظ في معدلات البطالة نتيجة لانتهاج جملة من برامج وسياسة التشغيل المختلفة ذ

*تعتبر الجزائر من بين الدول التي تعاني الى حد الان من البطالة ، وهذا يعود الى أسباب معينة منها :

1- النمو الديمغرافي المتزايد في اقطار الوطن

2-تزايد عدد المتخرجين والمؤهلين اكاديميا ن ونقص او شبه انعدام للتوظيف العمومي

3-نقص التصريح والتسجيل الشفاف والموضوعي من طرف ارباب المؤسسات الخاصة لعمالهم وممتلكاتهم

4- تهميش الادمغة المحلية مما يساعدهم على الهجرة

5- كثرة المناصب المؤقة وغير المضمونة

6- ساهمت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على بناء الاحصائيات المساهمة في خلق وتطوير فرص العمل ودعم الشباب البطال

- ومن خلال مذكرناه وما توصلنا اليه نقدم مجموعة من التوصيات وهي كالتالي :

-استغلال الثروات المحلية والطاقة الطبيعية

-المحافظة والاهتمام بالقطاعات الخامة والتراثية (وطنيا ومحليا) في الإنتاج والتي اصبح مغفول عنها خاصة الفلاحي والسياحي

-تشجيع الادمغة والاهتمام بالموارد البشرية الشبانية

-العمل على تسهيل الإجراءات الإدارية اكثر

-تقديم تسهيلات وبرامج جديدة تتطلع الى الافاق المستقبلية تتماشى مع افكار لا الشباب ا جديدة والعمل على تجسيدها

-وضع نظام معلوماتي دقيق وفعال لسوق العمل ،يسهل من اتخاذ سياسات تشغيلية تتماشى مع تطورات ومستجدات سوق العمل مستقبلا

-تنمية ودعم وتشجيع ثقافة المقولة

- تشجيع الاستثمار وتحقيق الإنعاش الاقتصادي

الملاحق :

دليل المقابلة الخاص بعمال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر :

- 1-من هم الشباب الأكثر توافدا للوكالة من حيث السن، الجنس ، الحالة المدنية ، والمستوى التعليمي ، والمؤهلات
- 2-طبيعة المشاريع المقدمة من طرف الوكالة ، ومدى تجاوب الشباب الوافدين لطلب الدعم والمشاريع
- 3-ماهي المشاريع الأكثر طلبا من طالب العمل من الشباب المتوجه الى الوكالة
- 4-ماهي شروط الاستفادة من الدعم وماهي المشاريع المبرمجة
- 5-ماهي التسهيلات المقدمة من طرف الوكالة
- 6-ماهي المشاريع الأكثر طلبا من طرف الشباب النتوجهين الى الوكالة
- 7-ماهي النتائج المحققة من طرف طالب العمل للمشاريع والقروض المصغرة التي تمنحها الوكالة
- 8-كيف تتم التعاملات الإدارية مع الشباب الوافدين الى الوكالة
- 9-من هي الفئة الأكثر نجاحا ن والتي حققت نجاحا في المشاريع المستفاد منها
- 10-ماهي تطلعات وتحديات الوكالة ومدى تحسين خدماتها مستقبلا
- 11-هل هناك من الشباب من لم يتوفقوا في المشاريع التي حصلوا عليها ،وماهي الأسباب ان وجدت
- 12-أفكار او نماذج او اقتراحات
- 13- بعض الإضافات ان امكن

دليل الاستثمار الخاص بالعينة المبحوثة :

***قائمة المصادر والمراجع**

المراجع باللغة العربية:

- 1- د. رمزي زكي الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لخطر المشكلات المعاصرة. عالم المعرفة. الكويت 1998
- 2/د. رمزي زكي الاقتصاد السياسي للبطالة. مطابع الرسالة الكويت 2008.
- 3/د. اسماعيل سفر -وعادل دليلة. تاريخ الافكار الاقتصادية. منشورات جامعة حلب سوريا 1977.
- 4/دانيال ارنولد ترجمة عبد الامير شمس الدين. تحليل الازمات الاقتصادية للامس واليوم. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع الاطبعة 1 بيروت 1992
- 5/ د ليلي خواجه. اسواق العمل في الدول النامية في ظل برنامج الاصلاح الاقتصادي مجلة مصر المعاصرة العدد 431 مصر 1993
- 6/ د. عبد الحميد بدر الدين حل متاح لمشكلة البطالة في دول الخليج 2000
- 7/نادر فرجاني البطالة في مصر الابعاد والمواجهة. مركز المشكلة للبحث مصر 1992
- 8/د. اسامة عبد السميع. مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والاسلامية) الاثار الاسباب والحلول) دار الفكر الجامعي 30 شارع سوتير الاسكندرية 2008 الطبعة الاولى
- 9/حسام علي داود مبادئ الاقتصاد الكلي دار الميسرة للنشر والتوزيع عمان 2010
- 10/د. سيد محمد عبد الوهاب دور الزكاة والضرائب في مواجهة مشكلة البطالة بحث مقدم لندوة البطالة
- 11/د. حسن عبد الحميد رشوان ميادين علم الاجتماع ومناهج البحث العلمي المكتبة الجامعية الطبعة 4 الاسكندرية مصر 2000
- 12-د عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية. ديوان المطبوعات الجامعية 2003.
- 13-أسامة السيد عبد السميع، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية: الاليات. الاثار. الحلول، الإسكندرية. دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى 2007.

- 14-مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، عمان الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع 2004.
- 15-طارق كمال وأنور حافظ، المشكلات الاجتماعية في المجتمع المعاصر: الإدمان والبطالة، الإسكندرية، مؤسسة الشباب الجامعية 2009.
- 16-خالد الزاوي، البطالة في الوطن العربي: المشكلة والحل، القاهرة مجموعة النيل العربية. الطبعة الأولى لسنة 2004
- 17-مدحت القرشي، اقتصاديات العمل. الاردن، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2007.
- 18-منى الصحاوي، اقتصاديات العمل. القاهرة. مكتبة النهضة الشرقية 1990.
- 19-محمد عبد القادر عطية ورمضان محمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية. الاسكندرية دار النشر قسم الاقتصاد 2004.
- 20-مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية. الطبعة الأولى، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع 2009.
- 21- زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الإدارية، الطبعة 2. دار الكتاب اللبناني، بيروت لبنان 1994
- 22-مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية، دار حامد للنشر والتوزيع-عمان الأردن 2008.
- 23-احمية سليمان، السياسة العامة في التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر، منشورات جامعة الطاهر مولاي سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية-نابريل 2009.
- 24-احمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، الإصدار دون طبعة. 1991، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

25- محمد بلقاسم وحسن بهلول، سياسة التنمية والتخطيط، وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء 2، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، الجزائر.

26- رمزي وزكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لخطر مشكلات الراسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعارف، 1997.

27- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الطبعة 1، 2008.

28 ضياء محمد الموسوي، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 3، 2003.

29 كارل ماركس (2010): رأس المال، نقد الاقتصاد السياسي. (ترجمة: فالح عبد الجبار)، دار التنوير، بيروت، الجزء الأول.

المذكرات:

1/ اسحاق كواشنية النمو الاقتصادي والبطالة تحليل مدى ملائمة قانون اوكين مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماجستير تخصص اقتصاد عمومي وتسيير المؤسسات 2014-2015 جامعة لخضر الوادي.

2/ شلالى فارس. دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001—2004 مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية.

3- بن عاتق حنان وحماوي، دور وكالات التشغيل في ترقية الشباب ومحاربة البطالة ودراسة حالة

ولاية معسكر. تقرير كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة معسكر.

4- عافلي فضيلة، البطالة تعريفها واسبابها واثارها الاقتصادية: سياسة التشغيل في الجزائر، مداخل كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة باتنة.

- 5-رواب عمار وغربي صباح، التكوين المهني والتشغيل في الجزائر. الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية. جامعة بسكرة.
- 6-رشيد شباح، ميزانية الدولة واشكالية التغيير في الجزائر. رسالة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم التجارية. جامعة تلمسان 2011-2012.
- 7-بوزار صفية، فعاليات وانعكاسات سياسة التشغيل على الفقر والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، مداخلة بجامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- 8- دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013.
- 9- درحمون هلال، وعلى وتير، استراتيجيات التشغيل في الجزائر ودورها في معالجة البطالة، استراتيجيات الحكومة في القضاء على البطالة، مداخلة بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة تلمسان.
- 10-ليليا بن صويلح، سياسة التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة قسنطينة، 2010.
- 11- علوني عمر، دور هيئات دعم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في معالجة البطالة، دراسة تقييمية بولاية سطيف، استراتيجيات الحكومة في القضاء على البطالة.
- 12- غويني العربي، دراسة وتقييم البرامج لتدارك النقائص واشراك البلديات ضروري لمواجهة بطالة الشباب، 2017.

المجلات:

- 1-مجلة الباحث الاجتماعي للكاتبة فريدة شلوف.

- 2-مجلة الباحث، عبد الرزاق مولاي لخضر، تقييم أداء سياسة التشغيل في الجزائر. العدد 10 جامعة ورقلة.
- 3-زواويد لزهاري، بونقاب مختار، طواهر عبد الجليل، سياسة التشغيل في الجزائر (قراءة تقييمية لبرامج الإصلاح. المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي، المانيا. برلين، العدد 02 جوان 2018.
- 4-ماجدة أبو زنت، عثمان غنيم، التنمية المستدامة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى، مجلة المنارة، المجلد 12 العدد 01 لسنة 2006.
- 5-الحاج بن شاعة، اليات الدعم الحكومي في الجزائر ودورها في التنوع الاقتصادي، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 09، عدد 01 جوان 2021، الجزائر
- 6-سعدية زايدي، سياسة التشغيل في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، العدد 13.
- 7-مجلة الشروق اليومي.
- 8 بلعزوز، بن علي، وبن عياد، محمد: (2014). سياسات تشغيل الشباب في الجزائر وآليات حدها من ظاهرة البطالة. مجلة الباحث، العدد 14.
- 9 مكتب العمل الدولي: (2020)، تقرير اتجاهات العمالة والآثار الاجتماعية في العالم، منظمة العمل الدولية، جنيف.
- 10 بوزيد، سايح (2018): دور القروض المصغرة في تفعيل التشغيل الذاتي في الجزائر، دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة الوادي.
- 11 بورديو، ببير. (2006): أشكال رأس المال. (ترجمة: حسن أحجيح). مجلة إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد 24.

القوانين والمراسيم التنفيذية:

- *القانون 19-04 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 الجريدة الرسمية، العدد 83 الصادرة في 62 ديسمبر 2004 الصفحة 14.
- *القانون 06-21 المؤرخ في 11 ديسمبر 2006، الجريدة الرسمية، العدد 80 الصادرة في 11 ديسمبر 2006 الصفحة 05.
- *المرسوم التنفيذي 06-77 المؤرخ في 18 فيفري 2006، الجريدة الرسمية، العدد- 09 الصادرة في 19 افريل 2006.
- *المرسوم التنفيذي 07-123، المؤرخ في 19 افريل 2008، الجريدة الرسمية ، العدد 22 الصادرة في 30 افريل 2008 الصفحة 3.
- المرسوم التنفيذي رقم 10-71، الجريدة الرسمية، العدد 09 الجزائر، 03 فيفري 2010 الصفحة 06.
- *المرسوم التنفيذي رقم 91-75 المؤرخ في 16 مارس 1991 المحدد لكيفيات سير حساب التخصيص الخاص رقم 302 -063 بعنوان " تطهير المؤسسات العمومية"
- *المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1417 الموافق ل 8 سبتمبر 1996، يتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب. الجريدة الرسمية، العدد 50.
- *المرسوم التنفيذي 103/11، المؤرخ في 06 مارس 2011، المادتين 03-04، الجريدة الرسمية، عدد 14 الصادرة بتاريخ 06-03-1996.
- *المرسوم التنفيذي 94-188، الصادر ب 06 جويلية 1994 بالجريدة الرسمية، العدد 44.
- *الامر 01-03 الصادر ب 04 اوت 2001 بالجريدة الرسمية، العدد 47.

مواقع الانترنت :

-موقع وكالة اونجام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

- HTTP//PROMOTEUR .ANGEM.

المراجع باللغة الأجنبية:

-JAQUE GENEUREUX.INTRUCTION ALA POLITIQUE
ECONOMIQUE.3EME EDITION DE SEUIL.PARIS 1990

-COX.A. OVER VIEU OF APPROACHES FOR ASSESSING
SUBSIDIEIS.IN OEDC.SUBSIDY PP 025-39. PARIS
OEDC.PUBLICHING.2006

الاهداء

*اهدي هذا العمل الى الوالدين الكريمين والاخوة وكل عائلة أولاد العربي واوكيل

-الى روح جدي (احمد وجدتي رزقية) رحمهم الله واسكنهم فسيح جناته

-الى روح صديقتي الغالية (سيهام فيلالي) رحمها الله واسكنها فسيح جناته

-الى زوجة اخي رزيقة) على دعمها المتواصل لي

-الى ابنتي يسرى والى نفسي انا التي تعبت كثيرا في تحضير هذا العمل

-الى زميلاتي بمديرية الشباب والرياضة لولاية وهران (يعقوبية- رشيدة- السيدة حفيضة - شيماء- نبيلة -الهام)

-الى كل الزملاء والزميلات والى كل الأساتذة الذين بفضلهم وصلنا الى هذه المرحلة من العلم

الى كل من يعرفني من قريب او بعيد.

شكر و عرفان

* الحمد لله الذي بنعمه تتم الصالحات ونحمد الله على كل شيء فهو الذي اهدانا بالعقل والصبر بالشكر أولا لله عز وجل جلاله

-أتوجه بجزيل الشكر والتقدير الى الأستاذ الفاضل الدكتور سويح مهدي على دعمه المتواصل ومساعدته وتوجيهه في انجاز هذا العمل

-كما أتوجه بالشكر والتقدير الى الأستاذ الدكتور مالك شليح على توجيهاته ونصائحه القيمة

-كما أتوجه بالشكر والتقدير والعرفان الى السيد عميد كلية العلوم الاجتماعية الدكتور

بوزيدي الهواري ورئيس قسم علم الاجتماع الدكتور بن عاشور سالم

-كما أتوجه بالشكر والتقدير الى الاساتذة الكرام (الأستاذ بن شارف حسين-الأستاذة حساين

زاهية-الأستاذة حساين عويشة-الأستاذة شنافي فوزية-الأستاذة مريوة حفيظة والأستاذة بن

سهلة امينة -الأستاذة بتقة امينة) على نصائحهم ودعمهم المتواصل لي

-كما أوجه تحية شكر وتقدير للأستاذ الدكتور (ماحي إبراهيم) رئيس قسم العلوم الاجتماعية

سابقا والأستاذ (الدكتور نجاح مبارك)

-كما نترحم على روح اساتذتنا الكرام الذين وافتهم المنية بكلية العلوم الاجتماعية والذين

كانوا قدوة لنا واهدي هذا العمل المتواضع لروحهم الطاهرة الى الأستاذ (غريد جمال الدين-

الأستاذ بن طرمول عبد العزيز-الأستاذ بن يزة) رحمهم الله واسكنهم فسيح جناته

-كما أتوجه بالشكر لعمال ومدير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لونجم بوهران

على مساعدتهم لنا في اجراء العمل الميداني

-كما أتوجه بالشكر لمديرية الشباب والرياضة لولاية وهران ومدير دار الشباب السانية على

دعمهم ومساعدتهم لنا

-والشكر موصول الى الظروف التي ساعدتني في الوصول الى هذه المرحلة فمن العثرات

نصنع النجاح ومن الألم نصنع الامل والحمد لله والشكر لله

أمينة